المدرسة الاسلامية

١

الانسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية

سنة ١٣٨٤ هـ

محمد باقر الصدر

مطبعة النعمان - النجف الأشرف

المدرسة الاسلامية

١

الانسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية

سنة ١٣٨٤ هـ

محمد باقر الصدر

مطبعة النعمان ـ النجف الاشرف

كلمة المؤلف

قبل ثلاث سنوات قمنا بمحاولة متواضعة : لدراسة أعمق الاسس التي تقوم عليها الماركسية والاسلام ، وكان كتاب فلسفتنا تعبيراً عن هذه المحاولة ، ونقطة انطلاق لتفكير متسلسل يحاول أن يدرس الاسلام من القاعدة الى القمة .

وهكذا صدر (فلسفتنا) ، وتلاه بعد سنتين تقريباً (اقتصادنا) ، ولا يزال الشقيقان الفكريان بانتظار أشقاء آخرين ، لتكتمل المجموعة الفكرية التي نأمل تقديمها الى المسلمين .

وقد لاحظنا منذ البدء ــ بالرغم من الاقبال المنقطع النضير الذي قوبلت به هذه المجموعة ، حتى نفذ كتاب فلسفتنا خلال عدة أسابيع تقريباً ــ أقول لاحظنا مدى التفاوت بين الفكر الاسلامي في مستواه العالي ، وواقع الفكر الذي نعيشه في بلادنا بوجه عام ، حتى صعب على كثير مواكبة ذلك المستوى العالي إلا بشيء كثير من الجهد . فكان لابد من حلقات متوسطة يتدرج خلالها القارىء الى المستوى الاعلى ، ويستعين بها على تفهم ذلك المستوى . وهنا نشأت فكرة : (المدرسة الاسلامية) أي محاولة اعطاء الفكر الاسلامي في مستوى مدرسي ، ضمن حلقات متسلسلة تسير في

اتجاه موازي للسلسلة الرئيسية : (فلسفتنا ، واقتصادنا) ، وتشترك معها في حمل الرسالة الفكرية للاسلام وتتفق واياها في الطريقة والأهداف الرئيسية ، وان اختلفت في الدرجة والمستوى •

وحددنا خلال التفكير في إصدار (المدرسة الاسلامية) خصائص الفكر المدرسي ، التي يتكون منها الطابع العام والمزاج الفكري للمدرسة الاسلامية التي نحاول إصدارها •

وتتلخص هذه الخصائص فيما يلي :

١ ـ ان الغرض المباشر من (المدرسة الاسلامية) الاقناع أكثر من الابداع ، ولهذا فهي قد تستمد موادها الفكرية من (فلسفتنا) و (اقتصادنا) وأشقائهما الفكريين ، وتعرضها في مستواها المدرسي الخاص ، ولا تلتزم في أفكارها أن تكون معروضة لأول مرة •

٢ ـ لا تتقيد (المدرسة الاسلامية) بالصيغة البرهانية للفكرة دائماً ، فالطابع البرهاني فيها أقل بروزاً منه في أفكار (فلسفتنا) وأشقائها ، وفقاً لدرجة السهولة والتبسيط المتوخاة في الحلقات المدرسية •

٣ ـ تعالج (المدرسة الاسلامية) نطاقاً فكرياً أوسع من المجال الفكري الذي تباشره (فلسفتنا) وأشقاءها ، لأنها لا تقتصر على الجوانب الرئيسية في الهيكل الاسلامي العام ، وإنما تتناول

أيضاً النواحي الجانبية من التفكير الاسلامي ، وتعالج شتى الموضوعات الفلسفية أو الاجتماعية أو التاريخية أو القرآنية ، التي تؤثر في تنمية الوعي الاسلامي وبناء وتكميل الشخصية الاسلامية ، من الناحية الفكرية والروحية .

وقد قدر الله تعالى أن تلتقي فكرة (المدرسة الاسلامية) بفكرة اخرى عن تمهيد فلسفتنا ، فتمتزج الفكرتان وتخرجان الى النور في هذا الكتاب .

وكانت الفكرة الاخرى من وحي الالحاح المتزايد من قرائنا الاعزاء على اعادة طبع كتاب فلسفتنا ، وكنت استميحهم فرصة لانجاز الحلقة الثالثة : (اقتصادنا) ، والقيام بمحاولة توسعة وتبسيط البحوث التي عالجناها في (فلسفتنا) قبل أن نستأنف طبعه للمرة الثانية ، الامر الذي يتطلب فراغاً لا أملكه الآن .

وعلى هذا الأساس أخذت رغبة القراء الاعزاء تتجه نحو تمهيد كتاب (فلسفتنا) ، بالذات ، لأن إعادة طبعه لا تكلف الجهد الذي يتطلبه استئناف طبع الكتاب كله . وكانت الطلبات التي ترد لا تدع مجالاً للشك في ضرورة استجابة الطلب .

وهنا التقت الفكرتان ، فلماذا لا يكون تمهيد كتاب فلسفتنا هو الحلقة الاولى من سلسلة المدرسة الاسلامية ؟.

وهكذا كان .

ولكنا لم نكتف بطبع التمهيد فحسب ، بل ادخلنا عليه بعض التعديلات الضرورية ، واعطينا بعض مفاهيمه شرحاً أوسع ، كمفهومه عن غريزة حب الذات ، وأضفنا اليه فصلين مهمين : أحدهما : (الانسان المعاصر وقدرته على حل المشكلة الاجتماعية)، وهو الفصل الأول في الكتاب ، يتناول مدى امكانات الانسانية لوضع النظام الاجتماعي الكفيل بسعادتها وكمالها . والآخر : موقف الاسلام من الحرية والضمان ، وهو الفصل الاخير من الكتاب قمنا فيه بدراسة مقارنة لموقف الاسلام والرأسمالية من الحرية ، وموقف الاسلام والماركسية من الضمان .

وبهذا تضاعف التمهيد واكتسب إسمه الجديد : (الانسان المعاصر والمشكلة الاجتماعية) ، بوصفه (الحلقة الاولى) من (المدرسة الاسلامية) والله ولي التوفيق .

محمد باقر الصدر

الانسان المعاصر
وقدرته على حل المشكلة الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

مشكلة الانسانية اليوم

إن مشكلة العالم التي تملأ فكر الانسانية اليوم ، وتمس واقعها بالصميم ، هي مشكلة النظام الاجتماعي التي تتلخص في اعطاء أصدق إجابة عن السؤال الآتي :

ما هو النظام الذي يصلح للانسانية وتسعد به في حياتها الاجتماعية ؟.

ومن الطبيعي أن تحتل هذه المشكلة مقامها الخطير ، وان تكون في تعقيدها وتنوع الوان الاجتهاد في حلها مصدراً للخطر على الانسانية ذاتها . لأن النظام داخل في حساب الحياة الانسانية، ومؤثر في كيانها الاجتماعي بالصميم .

وهذه المشكلة عميقة الجذور في الأغوار البعيدة من تاريخ البشرية، وقد واجهها الانسان منذ نشأت في واقعه الحياة الاجتماعية، وانبثقت الانسانية الجماعية تتمثل في عدة أفراد ، تجمعهم علاقات وروابط مشتركة . فان هذه العلاقات في حاجة ــ بطبيعة الحال ــ الى توجيه وتنظيم شامل ، وعلى مدى انسجام هذا التنظيم مع

الواقع الانساني ومصالحه ، يتوقف استقرار المجتمع وسعادته .

وقد دفعت هذه المشكلة بالانسانية في ميادينها الفكرية والسياسية .. الى خوض جهاد طويل وكفاح حافل بمختلف الوان الصراع ، وبشتى مذاهب العقل البشري ، التي ترمي الى إقامة الصرح الاجتماعي وهندسته ، ورسم خططه ووضع ركائزه . وكان جهاداً مرهقاً يضج بالمآسي والمظالم ، ويزخر بالضحكات والدموع ، وتقترن فيه السعادة بالشقاء . كل ذلك لما كان يتمثل في تلك الالوان الاجتماعية من مظاهر الشذوذ والانحراف ، عن الوضع الاجتماعي الصحيح . ولولا ومضات شعت في لحظات من تاريخ هذا الكوكب ، لكان المجتمع الانساني يعيش في مأساة مستمرة ، وسبح دائم في الأمواج الزاخرة .

ولا نريد أن نستعرض الآن أشواط الجهاد الانساني في الميدان الاجتماعي ، لاننا لا نقصد بهذه الدراسة أن نؤرخ للانسانية المعذبة ، وأجوائها التي تقلبت فيها منذ الآماد البعيدة ، وإنما نريد أن نواكب الانسانية في واقعها الحاضر ، وفي أشواطها التي انتهت اليها ، لنعرف الغاية التي يجب أن ينتهي اليها الشوط ، والساحل الطبيعي الذي لابد للسفينة أن تشق طريقها اليه وترسو عنده ، لتصل الى السلام والخير وتؤوب الى حياة مستقرة ، يعمرها العدل والسعادة .. بعد جهد وعناء طويلين وبعد تطواف عريض في شتى

النواحي ومختلف الاتجاهات •

والواقع ان إحساس الانسان المعاصر بالمشكلة الاجتماعية أشد من احساسه بها في أي وقت مضى من أدوار التاريخ القديم • فهو الآن أكثر وعياً لموقفه من المشكلة وأقوى تحسساً بتعقيداتها ، لأن الانسان الحديث أصبح يعي ان المشكلة من صنعه • وان النظام الاجتماعي لا يفرض عليه من أعلا ، بالشكل الذي تفرض عليه القوانين الطبيعية ، التي تتحكم في علاقات الانسان بالطبيعة • على العكس من الانسان القديم ، الذي كان ينظر في كثير من الاحايين الى النظام الاجتماعي وكأنه قانون طبيعي ، لا يملك في مقابله اختياراً ولا قدرة • فكما لا يستطيع أن يطور من قانون جاذبية الارض ، كذلك لا يستطيع أن يغير العلاقات الاجتماعية القائمة • ومن الطبيعي ان الانسان حين بدأ يؤمن بأن هذه العلاقات مظهر من مظاهر السلوك ، التي يختارها الانسان نفسه ، ولا يفقد إرادته في مجالها •• أصبحت المشكلة الاجتماعية تعكس فيه — في الانسان الذي يعيشها فكرياً — مرارة ثورية بدلاً عن مرارة الاستسلام •

والانسان الحديث من ناحية أخرى أخذ يعاصر تطوراً هائلاً في سيطرة الانسانية على الطبيعة لم يسبق له نظير • وهذه السيطرة المتنامية بشكل مرعب وبقفزات العمالقة، تزيد في المشكلة الاجتماعية

تعقيداً وتضاعف من أخطارها ، لأنها تفتح بين يدي الانسان مجالات جديدة وهائلة للاستغلال ، وتضاعف من أهمية النظام الاجتماعي ، الذي يتوقف عليه تحديد نصيب كل فرد من تلك المكاسب الهائلة، التي تقدمها الطبيعة اليوم بسخاء للانسان .

وهو بعد هذا يملك من تجارب سلفه ــ على مر الزمن ــ خبرة أوسع وأكثر شمولاً وعمقاً من الخبرات الاجتماعية ، التي كان الانسان القديم يمتلكها ويدرس المشكلة الاجتماعية في ضوئها . ومن الطبيعي أن يكون لهذه الخبرة الجديدة أثرها الكبير في تعقيد المشكلة ، وتنوع الآراء في حلها ، والجواب عليها .

الانسانية ومعالجتها للمشكلة

نريد الآن ــ وقد عرفنا المشكلة ، أو السؤال الأساسي الذي واجهته الانسانية منذ مارست وجودها الاجتماعي الواعي، وتفننت في المحاولات التي قدمتها للجواب عليه عبر تاريخها المديد ــ نريد وقد عرفنا ذلك .. أن نلقي نظرة على ما تملكه الانسانية اليوم ، وفي كل زمان ، من الامكانات والشروط الضرورية لاعطاء الجواب الصحيح على ذلك السؤال الأساسي السالف الذكر : ما هو النظام الذي يصلح للانسانية وتسعد به في حياتها الاجتماعية.

فهل في مقدور الإنسانية أن تقدم هذا الجواب ؟.

وما هو القدر الذي يتوفر ــ في تركيبها الفكري والروحي ــ من الشروط اللازمة للنجاح في ذلك ؟.

وما هي نوعية الضمانات التي تكفل للانسانية نجاحها في الامتحان ، وتوفيقها في الجواب الذي تعطيه على السؤال ، وفي الطريقة التي تختارها لحل المشكلة الاجتماعية ، والتوصل الى النظام الأصلح الكفيل بسعادة الانسانية وتصعيدها الى أرفع المستويات ؟.

وبتعبير أكثر وضوحاً : كيف تستطيع الانسانية المعاصرة أن تدرك مثلاً : ان النظام الدمقراطي الرأسمالي ، أو دكتاتورية البروليتاريا الاشتراكية أو غيرهما .. هو النظام الأصلح واذا أدركت هذا أو ذاك ، فما هي الضمانات التي تضمن لها انها على حق وصواب في إدراكها ؟

ولو ضمنت هذا أيضاً ، فهل يكفي ادراك النظام الأصلح ومعرفة الانسان به لتطبيقه وحل المشكلة الاجتماعية على أساسه ، أو يتوقف تطبيق النظام على عوامل اخرى قد لا تتوفر بالرغم من معرفة صلاحه وجدارته ؟.

وترتبط هذه النقاط التي أثرناها الآن الى حد كبير بالمفهوم العام عن المجتمع والكون ، ولذلك تختلف طريقة معالجتها من قبل الباحثين، تبعاً لاختلاف مفاهيمهم العامة عن ذلك ولنبدأ بالماركسية.

رأي الماركسية

ترى الماركسية ان الانسان يتكيف روحياً وفكريا وفقاً لطريقة الانتاج ، ونوعية القوى المنتجة • فهو بصورة مستقلة عنها لا يمكنه أن يفكر تفكيراً اجتماعياً ، أو أن يعرف ما هو النظام الأصلح ؟• وانما القوى المنتجة هي التي تملي عليه هذه المعرفة ، وتتيح له الجواب على السؤال الأساسي الذي طرحناه في فاتحة الحديث ، وهو بدوره يردد صداها بدقة وأمانة • فالطاحونة الهوائية مثلاً ، تبعث في الانسانية الشعور بأن النظام الاقطاعي هو النظام الأصلح ، والطاحونة البخارية التي خلفتها تلقن الانسان: ان النظام الرأسمالي هو الأجدر بالتطبيق ، ووسائل الانتاج الكهربائية والذرية اليوم ، تعطي المجتمع مضموناً فكريا جديداً يؤمن بأن الأصلح هو النظام الاشتراكي •

فقدرة الانسانية على ادراك النظام الاصلح ، هي تماماً قدرتها على ترجمة المدلول الاجتماعي للقوى المنتجة وترديد صداها •

واما الضمانات التي تكفل للانسانية صوابها وصحة ادراكها ، ونجاحها في تصورها للنظام الأصلح •• فهي تتمثل في حركة التاريخ السائرة الى الامام دوما • فما دام التاريخ في رأي الماركسية يتسلق الهرم ، ويزحف بصورة تصاعدية دائما ، فلابد أن يكون الادراك الاجتماعي الجديد للنظام الأصلح هو الادراك الصحيح •

واما الادراك التقليدي القديم فهو خاطيء ، ما دام قد تكوّن ادراك اجتماعي أحدث منه • فالذي يضمن للانسان السوفياتي اليوم صحة رأيه الاجتماعي ، هو ان هذا الرأي يمثل الجانب الجديد من الوعي الاجتماعي، ويعبر عن مرحلة جديدة من التاريخ، فيجب أن يكون صحيحاً دون غيره من الآراء القديمة •

صحيح ان بعض الافكار الاجتماعية قد تبدو جديدة ــ بالرغم من زيفها ــ كالفكر النازي في النصف الاول من هذا القرن ، حيث بدا وكأنه تعبير عن تطور تاريخي جديد • ولكن سرعان ما تنكشف أمثال هذه الافكار المقنعة ، ويظهر خلال التجربة انها ليست إلا رجعاً للافكار القديمة ، وتعبيراً عن مراحل تاريخية بالية ، وليست أفكاراً جديدة بمعنى الكلمة •

وهكذا تؤكد الماركسية : على ان جدة الفكر الاجتماعي (بمعنى انبثاقه عن ظروف تاريخية جديدة التكون) هي الكفيلة بصحته ما دام التاريخ في تجدد ارتقائي •

وهناك شيء آخر وهو : ان ادراك الانسانية اليوم مثلا للنظام الاشتراكي ــ بوصفه النظام الأصلح ــ ، لا يكفي في رأي الماركسية لامكان تطبيقه ، ما لم تخض الطبقة التي تنتفع بهذا النظام أكثر من سواها ــ وهي الطبقة العاملة في مثالنا ــ صراعاً طبقياً عنيفا ، ضد الطبقة التي من مصلحتها الاحتفاظ بالنظام السابق • وهذا الصراع

الطبقي المسعور يتفاعل مع ادراك النظام الاصلح ، فيشتد الصراع كلما نمى هذا الادراك وازداد وضوحاً ، وهو بدوره يعمّق الادراك وينميه كلما اشتد واستفحل .

***

ووجهة النظر الماركسية هذه تقوم على أساس مفاهيم المادية التاريخية، التي تقدناها في دارستنا الموسعة للماركسية الاقتصادية[1] .

وما نضيفه الآن تعلية على ذلك هو : ان التاريخ نفسه يبرهن على ان الافكار الاجتماعية بشأن تحديد نوعية النظام الأصلح .. ليست من خلق القوى المنتجة ، بل للانسان اصالته وابداعه في هذا المجال ، بصورة مستقلة عن وسائل الانتاج ، والا فكيف تفسر لنا الماركسية ظهور فكرة التأميم ، والاشتراكية ، وملكية الدولة في فترات زمنية متباعدة من التاريخ ؟!. فلو كان الايمان بفكرة التأميم ــ بوصفه النظام الأصلح كما يؤمن الانسان السوفياتي اليوم ــ نتيجة لنوعية القوى المنتجة السائدة اليوم فما معنى ظهور الفكرة نفسها في أزمنة سحيقة لم تكن تملك من هذه القوى المنتجة شيئاً .

أفلم يكن افلاطون يؤمن بالشيوعية ويتصور مدينته الفاضلة

---

(١) راجع اقتصادنا ص ٣ ــ ١٩٦ .

على أساس شيوعي ؟!، فهل كان ادراكه هذا من معطيات الوسائل الحديثة في الانتاج التي لم يكن الاغريق يملك منها شيئا ؟!.

ماذا أقول ؟!، بل ان الافكار الاشتراكية بلغت قبل الفين من السنين، من النضج والعمق في ذهنية بعض كبار المفكرين السياسيين، درجة أتاحت لها مجالا للتطبيق كما يطبقها الانسان السوفياتي اليوم، مع بعض الفروق . فهذا (وو ـ دى) أعظم الاباطرة الذين حكموا الصين من اسرة (هان)، كان يؤمن في ضوء خبرته وتجاربه بالاشتراكية، باعتبارها النظام الأصلح . فقام بتطبيقها عام (١٤٠ ـ ٠٨٧ ق م) : فجعل موارد الثروة الطبيعية ملكاً للامة، وأمم صناعات استخراج الملح والحديد وعصر الخمر . وأراد أن يقضي على سلطان الوسطاء والمضاربين في جهاز التجارة: فأنشأ نظاما خاصاً للنقل والتبادل تشرف عليه الدولة، وسعى بذلك للسيطرة على التجارة، حتى يستطيع منع تقلب الاسعار الفجائي . فكان عمال الدولة هم الذين يتولون شؤون نقل البضائع وتوصيلها الى أصحابها في جميع أنحاء البلاد، وكانت الدولة نفسها تخزن ما زاد من السلع على حاجة الأهلين، وتبيعها اذا أخذت أثمانها في الارتفاع فوق ما يجب، كما تشتريها اذا انخفضت الاسعار . وشرع يقيم المنشآت العامة العظيمة، ليوجد بذلك عملا لملايين الناس الذين عجزت الصناعات الخاصة عن استيعابهم .

وكذلك اعتلى العرش في بداية التاريخ المسيحي (وانج مانج) فتحمس بايمان لفكرة الغاء الرق ، والقضاء على العبودية ونظام الاقطاع ، كما آمن الاوربيون في بداية العصر الرأسمالي .. والغى الرق ، وانتزع الاراضي من الطبقة الاقطاعية ، وأمم الارض الزراعية ، وقسمها قسما متساوية ووزعها على الزراع ، وحرم بيع الاراضي وشراءها ليمنع بذلك من عودة الاملاك الواسعة الى ما كانت عليه من قبل ، وأمم المناجم وبعض الصناعات الكبرى .

فهل يمكن أن يكون (وو – دي) أو (وانج مانج) .. قد استوحيا ادراكهما الاجتماعي ونهجهما السياسي هذا من قوى البخار ، أو قوى الكهرباء أو الذرة، التي تعتبرها الماركسية أساساً للتفكير الاشتراكي .

وهكذا نستنتج : ان ادراك هذا النظام أو ذاك – بوصفه النظام الأصلح – ليس صنيعة لهذه الوسيلة من وسائل الانتاج أو تلك .

كما ان الحركة التقدمية للتاريخ ، التي تبرهن الماركسية عن طريقها على : ان جدة الفكر تضمن صحته .. ليست إلا اسطورة اخرى من أساطير التاريخ ، فان حركات الانتكاس وذوبان الحضارة كثيرة جداً .

رأي المفكرين غير الماركسيين

واما المفكرون غير الماركسيين فهم يقررون عادة : ان قدرة الانسان على ادراك النظام الاصلح .. تنمو عنده من خلال التجارب الاجتماعية التي يعيشها . فحينما يطبق الانسان الاجتماعي نظاماً معيناً ويجسده في حياته .. يستطيع أن يلاحظ من خلال تجربته لذلك النظام : الاخطاء ونقاط الضعف المستترة فيه ، والتي تتكشف له على مر الزمن ، فتمكنه من تفكير اجتماعي أكثر بصيرة وخبرة .. وهكذا يكون بامكان الانسان أن يفكر في النظام الاصلح ، ويضع جوابه على السؤال الاساسي في ضوء تجاربه وخبرته . وكلما تكاملت وكثرت تجاربه أو الانظمة التي جرّبها ، ازداد معرفة وبصيرة ، وصار أكثر قدرة على تحديد النظام الأصلح وتصور معالمه .

فسؤالنا الاساسي : ما هو النظام الأصلح ؟.. ليس إلا كسؤال : ما هي أصلح طريقة لتدفئة السكن ؟.. هذا السؤال الذي واجهه الانسان منذ أحس بالبرد ، وهو في كهفه أو مغارته ، فأخذ يفكر في الجواب عليه ، حتى اهتدى في ضوء ملاحظاته أو تجاربه العديدة الى طريقة ايجاد النار . وظل يثابر ويجاهد في سبيل الحصول على جواب أفضل عبر تجاربه المديدة ، حتى انتهى

أخيراً الى اكتشاف الكهرباء واستخدامه في التدفئة .

وكذلك آلاف المشاكل التي كانت تعترض حياته ، فأدرك طريقة حلها خلال التجربة ، وازداد ادراكه دقة كلما كثرت التجربة : كمشكلة الحصول على أصلح دواء للسل ، أو أسهل وسيلة لاستخراج النفط ، أو أسرع واسطة للنقل والسفر ، أو أفضل طريقة لحياكة الصوف ... وما الى ذلك من مشاكل وحلول .

فكما استطاع الانسان أن يحل هذه المشاكل ، ويضع الجواب عن تلك الاسئلة من خلال تجاربه .. كذلك يستطيع أن يجيب على سؤال : ما هو النظام الأصلح ؟! من خلال تجاربه الاجتماعية ، التي تكشف له عن سيئات ومحاسن النظام المجرَّب ، وتبرز ردود الفعل له على الصعيد الاجتماعي .

الفرق بين التجربة الطبيعية والاجتماعية

وهذا صحيح الى درجة ما : فان التجربة الاجتماعية تتيح للانسان أن يقدم جوابه على سؤال : ما هو النظام الاصلح ؟، كما أتاحت له تجاربه الطبيعية ان يجيب على الاسئلة الاخرى العديدة ، التي اكتنفت حياته منذ البداية .

ولكننا يجب أن نفرق ــ اذا أردنا أن ندرس المسألة على مستوى أعمق ــ : بين التجارب الاجتماعية التي يتكون للانسان خلالها ادراكه للنظام الأصلح ، وبين التجارب الطبيعية التي يكتسب

الانسان خلالها معرفته بأسرار الطبيعة وقوانينها وطريقة الاستفادة منها : كأنجح دواء ، أو أسرع واسطة للسفر ، أو أفضل طريقة للحياكة ، أو أسهل وسيلة لاستخراج النفط ، أو أنجع طريقة لفلق الذرة مثلا .

فان التجارب الاجتماعية ـ أي تجارب الانسان الاجتماعي للانظمة الاجتماعية المختلفة ـ لا تصل في عطائها الفكري الى درجة التجارب الطبيعية ـ: وهي تجارب الانسان لظواهر الطبيعة ـ، لأنها تختلف عنها في عدة نقاط . وهذا الاختلاف يؤدي الى تفاوت قدرة الانسان على الاستفادة من التجارب الطبيعية والاجتماعية . فبينما يستطيع الانسان أن يدرك أسرار الظواهر الطبيعية ، ويرتقي في ادراكه هذا الى ذروة الكمال على مر الزمن ، بفضل التجارب الطبيعية والعلمية .. لا يسير في مجال ادراكه الاجتماعي للنظام الأصلح إلا سيراً بطيئاً ، ولا يتأتى له بشكل قاطع ان يبلغ الكمال في ادراكه الاجتماعي هـذا ، مهما توافرت تجاربه الاجتماعية وتكاثرت .

ويجب علينا ـ لمعرفة هذا ـ أن ندرس تلك الفروق المهمة ، بين طبيعة التجربة الاجتماعية والتجربة الطبيعية .. لنصل الى الحقيقة التي قررناها وهي : ان التجربة الطبيعية قد تكون قادرة على منح الانسان عبر الزمن فكرة كاملة عن الطبيعة ، يستخدمها

في سبيل الاستفادة من ظواهر الطبيعة وقوانينها ، واما التجربة الاجتماعية : فهي لا تستطيع ان تضمن للانسان ايجاد هذه الفكرة الكاملة ، عن المسألة الاجتماعية .

وتتلخص أهم تلك الفروق فيما يلي :

أولا : ان التجربة الطبيعية يمكن أن يباشرها ويمارسها فرد واحد ، فيستوعبها بالملاحظة والنظرة ، ويدرس بصورة مباشرة كل ما ينكشف خلالها من حقائق وأخطاء ، فينتهي من ذلك الى فكرة معينة ترتكز على تلك التجربة .

واما التجربة الاجتماعية فهي عبارة عن تجسيد النظام المجرب في مجتمع وتطبيقه عليه ، فتجربة النظام الاقطاعي أو الرأسمالي مثلا تعني : ممارسة المجتمع لهذا النظام فترة من تاريخه، وهي لأجل ذلك لا يمكن أن يقوم بها فرد واحد ويستوعبها ، وانما يقوم بالتجربة الاجتماعية المجتمع كله ، وتستوعب مرحلة تاريخية من حياة المجتمع أوسع كثيراً من هذا الفرد أو ذاك . فالانسان حين يريد أن يستفيد من تجربة اجتماعية ، لا يستطيع أن يعاصرها بكل أحداثها ، كما كان يعاصر التجربة الطبيعية حين يقوم بها ، وانما يعاصر جانباً من أحداثها ، ويتحتم عليه أن يعتمد في الاطلاع على سائر ظواهر التجربة ومضاعفاتها .. على الحدس والاستنتاج والتاريخ .

ثانياً : ان التفكير الذي تبلوره التجربة الطبيعية ، أكثر موضوعية ونزاهة ، من التفكير الذي يستمده الانسان من التجربة الاجتماعية .

وهذه النقطة من أهم النقاط الجوهرية ، التي تمنع التجربة الاجتماعية من الارتفاع الى مستوى التجربة الطبيعية والعلمية ، فلابد من جلائها بشكل كامل .

ففي التجربة الطبيعية ، ترتبط مصلحة الانسان ـــ الذي يصنع تلك التجربة ـــ باكتشاف الحقيقة ، الحقيقة كاملة صريحة دون مواربة ، وليس له ـــ في الغالب ـــ أدنى مصلحة بتزوير الحقيقة أو طمس معالمها ، التي تنكشف خلال التجربة . فاذا أراد ـــ مثلا ـــ أن يجرب درجة تأثر جراثيم السل بمادة كيماوية معينة، حين القائها في محيط تلك الجراثيم ، فسوف لا يهمه الا معرفة درجة تأثرها ، مهما كانت عالية أو منخفضة ، ولن ينفعه في علاج السل ومكافحته أن يزور الحقيقة ، فيبالغ في درجة تأثرها أو يهوِّن منها . وعلى هذا الاساس يتجه تفكير المجرب ـــ في العادة ـــ اتجاهاً موضوعياً نزيها .

واما في التجربة الاجتماعية ، فلا تتوقف مصلحة المجرِّب دائماً على تجلية الحقيقة ، واكتشاف النظام الاجتماعي الأصلح لمجموع الانسانية ، بل قد يكون من مصلحته الخاصة : ان يستر

الحقيقة عن الانظار • فالشخص الذي ترتكز مصالحه على نظام الرأسمالية والاحتكار ، أو على النظام الربوي للمصارف مثلا • سوف يكون من مصلحته جداً أن تجيء الحقيقة مؤكدة لنظام الرأسمالية والاحتكار والربا المصرفي ، بوصفه النظام الاصلح ، حتى تستمر منافعه التي يدرها عليه ذلك النظام • فهو إذن ليس موضوعياً بطبيعته ، ما دام الدافع الذاتي يحثه على اكتشاف الحقيقة باللون الذي يتفق مع مصالحه الخاصة •

وكذلك الشخص الآخر ، الذي تتعارض مصلحته الخاصة مع الربا أو الاحتكار ، لا يهمه شيء كما يهمه أن تثبت الحقيقة بشكل يدين الانظمة الربوية والاحتكارية • فهو حينما يريد أن يستنتج الجواب على المسألة الاجتماعية (: ما هو النظام الأصلح؟)، من خلال دراسته الاجتماعية ، يقترن دائما بقوة داخلية تحبذ له وجهة نظر معينة ، وليس شخصاً محايداً بمعنى الكلمة •

وهكذا نعرف : ان تفكير الانسان في المسألة الاجتماعية ، لا يمكن ــ عادة ــ أن تضمن له الموضوعية والتجرد عن الذاتية ، بالدرجة التي يمكن ضمانها في تفكير الانسان حين يعالج تجربة طبيعية ، ومسألة من مسائل الكون •

ثالثاً : وهب ان الانسان استطاع أن يتحرر فكرياً من دوافعه الذاتية ، ويفكر تفكيراً موضوعياً ، ويكتشف الحقيقة وهي : ان

هذا النظام أو ذاك هو النظام الاصلح لمجموع الانسانية •• ولكن من الذي يضمن اهتمامه بمصلحة مجموع الانسانية ، اذا لم تلتق بمصلحته الخاصة ؟!، ومن الذي يكفل سعيه في سبيل تطبيق ذلك النظام الاصلح للانسانية اذا تعارض مع مصالحه الخاصة ؟!• فهل يكفي — مثلا — ايمان الرأسماليين بأن النظام الاشتراكي أصلح سبباً لتطبيقهم للاشتراكية ورضاهم عنها ، بالرغم من تناقضها مع مصالحهم ؟!، أو هل يكفي ايمان الانسان المعاصر (انسان الحضارة الغربية) — في ضوء تجاربه التي عاشها — بالخطر الكامن في نظام العلاقات بين الرجل والمرأة ، القائم على أساس الخلاعة والاباحية •• هل يكفي ايمانه بما تشتمل عليه هذه العلاقات من خطر الميوعة والذوبان ، على مستقبل الانسان وغده •• لاندفاعه الى تطوير تلك العلاقات ، بالشكل الذي يضمن للانسانية مستقبلها ويحميها من الذوبان الجنسي والشهوي ، ما دام لا يشعر بخطر معاصر على واقعه الذي يعيشه ، وما دامت تلك العلاقات توفر له كثيراً من الوان المتعة واللذة ؟؟!!

نحن اذن وفي هذا الضوء ، نشعر بحاجة لا الى اكتشاف النظام الاصلح لمجموع الانسانية فحسب ، بل الى دافع يجعلنا نعني بمصالح الانسانية ككل ، ونسعى الى تحقيقها ، وان اختلفت مع مصالح الجزء الذي نمثله من ذلك الكل •

رابعاً : ان النظام الذي ينشأه الانسان الاجتماعي ، ويؤمن بصلاحه وكفاءته ، لا يمكن أن يكون جديراً بتربية هذا الانسان ، وتصعيده في المجال الانساني الى آفاق أرحب .. لأن النظام الذي يصنعه الانسان الاجتماعي ، يعكس دائماً واقع الانسان الذي صنعه ، ودرجته الروحية والنفسية . فاذا كان المجتمع يتمتع بدرجة منخفضة من قوة الارادة وصلابتها مثلا ، لم يكن ميسوراً له أن يربي ارادته وينميها ، بايجاد نظام اجتماعي صارم ، يغذي الارادة ويزيد من صلابتها .. لأنه ما دام لا يملك ارادة صلبة ، فهو لا يملك القدرة على ايجاد هذا النظام ، ووضعه موضع التنفيذ وانما يضع النظام الذي يعكس ميوعة ارادته وذوبانها . وإلا فهل ننتظر من مجتمع لا يملك ارادته ازاء إغواء الخمرة — مثلا — واغراءها ، ولا يتمتع بقدرة الترفع عن شهوة رخيصة كهذه .. هل ننتظر من هذا المجتمع : أن يضع موضع التنفيذ نظاما صارماً يحرّم أمثال تلك الشهوات الرخيصة ، ويربي في الانسان ارادته ، ويرد اليه حريته ويحرره من عبودية الشهوة واغرائها ؟!! . كلا طبعاً . فنحن لا نترقب الصلابة من المجتمع الذائب ، وان أدرك أضرار هذا الذوبان ومضاعفاته . ولا نأمل من المجتمع الذي تستعبده شهوة الخمرة ان يحرر نفسه بارادته ، مهما أحس بشرور الخمرة وآثارها .. لأن الاحساس انما يتعمق ويتركز لدى المجتمع اذا

استرسل في ذوبانه وعبوديته للشهوة واشباعها ، وهو كلما استرسل في ذلك اصبح أشد عجزاً عن معالجة الموقف ، والقفز بانسانيته الى درجات أعلى •

وهذا هو السبب الذي جعل الحضارات البشرية التي صنعها الانسان ، تعجز عادة عن وضع نظام يقاوم في الانسان عبوديته لشهوته ، ويرتفع به الى مستوى انساني أعلى • حتى لقد اخفقت الولايات المتحدة ــ وهي أعظم تعبير عن اضخم الحضارات التي صنعها الانسان ــ في وضع قانون تحريم الخمرة موضع التنفيذ ، لأن من التناقض ان تترقب من المجتمع الذي استسلم لشهوة الخمرة وعبوديتها ، أن يسن القوانين التي ترتفع به من الحضيض الذي اختاره لنفسه • بينما نجد ان النظام الاجتماعي الاسلامي الذي جاء به الوحي ، قد استطاع بطريقته الخاصة في تربيـة الانسانية ورفعها الى أعلا ، ان يحرم الخمرة وغيرها من الشهوات الشريرة ، ويخلق في الانسان الارادة الواعية الصلبة •

***

ولم يبق علينا ــ بعد ان أوضحنا جانباً من الفروق الجوهرية بين التجربة الاجتماعية التي يمارسها المجتمع بأسره والتجربة الطبيعية التي يمارسها المجرب نفسه ــ الا ان نثير السؤال الاخير في مجال بحث المسألة التي ندرسها (مسألة مدى قدرة الانسان

في حقل التنظيم الاجتماعي ، واختيار النظام الاصلح •) ، وهذا هو السؤال : ما هي قيمة المعرفة العلمية في تنظيم حياة الجماعة ، وإرساء الحياة الاجتماعية ، والنظام الاجتماعي على أساس علمي من التجارب الطبيعية ، التي تملك من الدقة ما تتسم به التجارب في مجال الفيزياء والكيمياء ، وتتخلص بذلك من نقاط الضعف التي درسناها في طبيعة التجربة الاجتماعية ؟؟•

وبكلمة اخرى : هل في الامكان الاستغناء ـ لدى تنظيم الحياة الاجتماعية والتعرف على النظام الاصلح ـ عن دراسة تاريخ البشرية ، والتجارب التي مارستها المجتمعات الانسانية عبر الزمن ، والتي لا نملك تجاهها سوى الملاحظة عن بعد ، ومن وراء ستائر الزمن التي تفصلنا عنها •• هل في الامكان الاستغناء عن ذلك كله ، باقامة حياتنا الاجتماعية في ضوء تجارب علمية نعيشها ونمارسها بأنفسنا على هذا أو ذاك من الافراد ، حتى نصل الى معرفة النظام الاصلح ؟؟•

وقد يتجه بعض المتفائلين الى الجواب على هذا السؤال بالايجاب ، نظراً الى ما يتمتع به انسان الغرب اليوم من امكانات علمية هائلة : أو ليس النظام الاجتماعي هو النظام الذي يكفل اشباع حاجات الانسانية بأفضل طريقة ممكنة؟؟• أو ليست حاجات الانسان اشياء واقعية قابلة للقياس العلمي والتجربة كسائر ظواهر

الكون ؟!. أوليست أساليب اشباع هذه الحاجات تعني اعمالا محدودة ، يمكن للمنطق العلمي أن يقيسها ويخضعها للتجربة ؛ ويدرس مدى تأثيرها في اشباع الحاجات ، وما ينجم عنها من آثار ؟!. فلماذا لا يمكن ارساء النظام الاجتماعي على أساس من هذه التجارب ؟!. لماذا لا يمكن أن نكتشف بالتجربة على شخص أو عدة أشخاص ، مجموع العوامل الطبيعية والفسيولوجية والسيكولوجية ، التي تلعب دوراً في تنشيط المواهب الفكرية وتنمية الذكاء ، حتى اذا أردنا أن ننظم حياتنا الاجتماعية ، بشكل يكفل تنمية المواهب العقلية والفكرية للافراد ، حرصنا على ان تتوفر في النظام تلك العوامل لجميع الافراد ؟!!

وقد يذهب بعض الناشئة في التصور الى أكثر من هذا ، فيخيل له : ان هذا ليس ممكنا فحسب ، بل هو ما قامت به أوروبا الحديثة في حضارتها الغربية ، منذ رفضت الدين والاخلاق وجميع المقولات الفكرية والاجتماعية ، التي مارستها الانسانية في تجاربها الاجتماعية عبر التاريخ .. واتجهت في بناء حياتها على أساس العلم ، فقفزت في مجراها التاريخي الحديث ، وفتحت أبواب السماء ، وملكت كنوز الارض ....

وقبل أن نجيب على السؤال الذي أثرناه (: السؤال عن مدى امكان إرساء الحياة الاجتماعية على أساس التجارب العلمية)

يجب ان نناقش هذا التصور الاخير للحضارة الغربية ، وهذا الاتجاه السطحي الى الاعتقاد : بأن النظام الاجتماعي ، الذي يمثل الوجه الاساسي لهذه الحضارة ، نتيجة للعنصر العلمي فيها • فان الحقيقة هي : ان النظام الاجتماعي الذي آمنت به أوروبا ، والمبادىء الاجتماعية التي نادت بها وطبقتها • لم تكن نتيجة لدراسة علمية تجريبية ، بل كانت نظرية أكثر منها تجريبية ، ومبادىء فلسفية مجردة أكثر منها آراء علمية مجربة ، ونتيجة لفهم عقلي وايمان بقيم عقلية محدودة ، أكثر من كونها نتيجة لفهم استنتاجي وبحث تجريبي في حاجات الانسان وخصائصه السيكولوجية والفسيولوجية والطبيعية • فان من يدرس النهضة الاوربية الحديثة ـ كما يسميها التاريخ الاوربي ـ بفهم ، يستطيع أن يدرك : ان اتجاهها العام في ميادين المادة ، كان يختلف عن اتجاهها العام في الحقل الاجتماعي والمجال التنظيمي للحياة • فهي في ميادين المادة كانت علمية ، إذ أقامت أفكارها عن دنيا المادة على أساس الملاحظة والتجربة • فافكارها عن تركيب الماء والهواء أو عن قانون الجذب أو فلق الذرة ، أفكار علمية مستمدة من الملاحظة والتجربة • واما في الميدان الاجتماعي : فقد تكوّن العقل الغربي الحديث على اساس المذاهب النظرية ، لا الافكار العلمية • فهو ينادي مثلا : بحقوق الانسان العامة ، التي أعلنها في ثورته الاجتماعية ، ومن الواضح

ان فكرة الحق نفسها ليست فكرة علمية ، لان حق الانسان في الحرية مثلا ليس شيئاً مادياً قابلا للقياس والتجربة ، فهو خارج عن نطاق البحث العلمي ، وانما الحاجة هي الظاهرة المادية التي يمكن أن تدرس علمياً .

واذا لاحظنا مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع ، الذي يعتبر ــ من الوجهة النظرية ــ أحد المبادىء الاساسية للحياة الاجتماعية الحديثة .. فاننا نجد ان هذا المبدأ لم يستنتج بشكل علمي من التجربة والملاحظة الدقيقة ، لأن الناس في مقاييس العلم ليسوا متساوين ، إلا في صفة الانسانية العامة ، ثم هم مختلفون بعد ذلك في مزاياهم الطبيعية والفسيولوجية والنفسية والعقلية ، وانما يعبر مبدأ المساواة عن قيمــة خلقية هي من مدلولات العقل لا من مدلولات التجربة .

وهكذا نستطيع بوضوح : أن نميز بين طابع النظام الاجتماعي في الحضارة الغربية الحديثة ، وبين الطابع العلمي . وندرك ان الاتجاه العلمي في التفكير الذي برعت فيه أوربا الحديثة .. لم يشمل حقل التنظيم الاجتماعي ، وليس هو الاساس الذي استنبطت منه أوروبا انظمتها ومبادئها الاجتماعية ، في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع .

ونحن بهذا انما نقرر الحقيقة ، ولسنا نريد أن نعيب على

الحضارة الغربية اهمالها لقيمة المعرفة العلمية ، في مجال التنظيم الاجتماعي ، أو نؤاخذها على عدم إقامة هذا النظام على أساس التجارب العلمية الطبيعية ، فان هذه التجارب العلمية لا تصلح لأن تكون أساساً للتنظيم الاجتماعي •

صحيح ان حاجات الانسان يمكن إخضاعها للتجربة في كثير من الاحايين ، وكذلك أساليب اشباعها •• ولكن المسألة الاساسية في النظام الاجتماعي ، ليست هي أشباع حاجات هذا الفرد أو ذاك ، وانما هي ايجاد التوازن العادل بين حاجات الافراد كافة ، وتحديد علاقاتهم ضمن الاطار الذي يتيح لهم اشباع تلك الحاجات • ومن الواضح ان التجربة العلمية على هذا الفرد أو ذاك ، لا تسمح باكتشاف ذلك الاطار ، ونوعية تلك العلاقات ، وطريقة ايجاد ذلك التوازن •• وانما يكتشف ذلك خلال ممارسة المجتمع كله لنظام اجتماعي ، إذ تتكشف خلال التجربة الاجتماعية مواطن الضعف والقوة في النظام ، وبالتالي ما يجب اتباعه لايجاد التوازن العادل المطلوب ، الكفيل بسعادة المجموع •

أضف الى ذلك : ان بعض الحاجات أو المضاعفات لا يمكن اكتشافها في تجربة علمية واحدة ، فخذ اليك مثلا هذا : الشخص الذي يعتاد الزنا ، فقد لا تجد في كيانه ــ بوصفه انساناً سعيداً ــ ما ينقصه أو يكدره ، ولكنك قد تجد المجتمع الذي عاش ــ كما

يعيش هذا الفرد ــ مرحلة كبيرة من عمره ، وأباح لنفسه الانسياق مع شهوات الجنس ·· قد تجده بعد فترة من تجربته الاجتماعية منهاراً ، قد تصدع كيانه الروحي ، وفقد شجاعته الادبية ، وارادته الحرة وجذوته الفكرية ٠

فليست كل النتائج ، التي لابد من معرفتها لدى وضع النظام الاجتماعي الاصلح ·· يمكن اكتشافها بتجربة علمية ، نمارسها في المختبرات الطبيعية والفسلجية ، أو في المختبرات النفسية ·· على هذا الفرد أو ذاك وانما يتوقف اكتشافها على تجارب اجتماعية طويلة الأمد ٠

وبعد هذا ، فان استخدام التجربة العلمية الطبيعية ، في مجال التنظيم الاجتماعي، يمنى بنفس النزعة الذاتية التي تهدد استخدامنا للتجارب الاجتماعية ٠ فما دام للفرد مصالحه ومنافعه الخاصة ، التي قد تتفق مع الحقيقة التي تقررها التجربة وقد تختلف ·· يظل ممكناً دائماً أن يتجه تفكيره اتجاهاً ذاتيا ، ويفقد الموضوعية التي تتميز بها الافكار العلمية ، في سائر المجالات الاخرى ٠

***

والآن وقد عرفنا مدى قدرة الانسان على حل المشكلة الاجتماعية والجواب على السؤال الاساسي فيها ·· نستعرض أهم المذاهب الاجتماعية التي تسود الذهنية الانسانية العامة اليوم، ويقوم

بينها الصراع الفكري أو السياسي ، على اختلاف مدى وجودها الاجتماعي في حياة الانسان . وهي مذاهب أربعة :

١ ــ النظام الديمقراطي الرأسمالي .

٢ ــ النظام الاشتراكي .

٣ ــ النظام الشيوعي .

٤ ــ النظام الاسلامي .

والثلاثة الاولى من هذه المذاهب تمثل ثلاث وجهات نظر بشرية ، في الجواب على السؤال الاساسي : ما هو النظام الاصلح ؟. فهي أجوبة وضعها الانسان على هذا السؤال ، وفقاً لامكاناته وقدرته المحدودة التي تبينا مداها قبل لحظة .

واما النظام الاسلامي فهو يعرض نفسه على الصعيد الاجتماعي ، بوصفه ديناً قائماً على أساس الوحي ومعطىً إلهياً ، لا فكراً تجريبيا منبثقا عن قدرة الانسان وامكاناته .

ويتقاسم العالم اليوم اثنان من هذه الانظمة الاربعة : فالنظام الديمقراطي الرأسمالي هو أساس الحكم في بقعة كبيرة من الارض، والنظام الاشتراكي هو السائد في بقعة كبيرة اخرى . وكل من النظامين يملك كياناً سياسياً عظيماً ، يحميه في صراعه مع الآخر ، ويسلحه في معركته الجبارة التي يخوضها أبطالها في سبيل الحصول على قيادة العالم ، وتوحيد النظام الاجتماعي فيه .

واما النظام الشيوعي والاسلامي ، فوجودهما بالفعل فكري خالص . غير ان النظام الاسلامي مرَّ بتجربة من أروع تجارب النظم الاجتماعية وأنجحها ، ثم عصفت به العواصف بعد ان خلا الميدان من القادة المبدئيين أو كاد ، وبقيت التجربة في رحمة اناس لم ينضج الاسلام في نفوسهم ، ولم يملأ أرواحهم بروحه وجوهره فعجزت عن الصمود والبقاء ، فتقوض الكيان الاسلامي ، وبقي نظام الاسلام فكرة في ذهن الامة الاسلامية ، وعقيدة في قلوب المسلمين ، وأملاً يسعى الى تحقيقه أبناؤه المجاهدون .

واما النظام الشيوعي فهو فكرة غير مجربة حتى الآن تجربة كاملة ، وانما تتجه قيادة المعسكر الاشتراكي اليوم الى تهيئة جو اجتماعي له بعد أن عجزت عن تطبيقه حين ملكت زمام الحكم ، فأعلنت النظام الاشتراكي ، وطبقته كخطوة الى الشيوعية الحقيقية .

فما هو موضعنا من هذه الانظمة ؟

وما هي قضيتنا التي يجب أن ننذر حياتنا لها ، ونقود السفينة الى شاطئها ؟ .

الديمقراطية الرأسمالية

ولنبدأ بالنظام الديمقراطي الرأسمالي . هذا النظام الذي أطاح بلون من الظلم في الحياة الاقتصادية ، وبالحكم الدكتاتوري في الحياة السياسية ، وبجمود الكنيسة وما اليها في الحياة الفكرية ، وهيأ مقاليد الحكم والنفوذ لفئة حاكمة جديدة حلت محل السابقين وقامت بنفس دورهم الاجتماعي في أسلوب جديد .

وقد قامت الديمقراطية الرأسمالية : على الايمان بالفرد ايمانا لاحد له ، وبأن مصالحه الخاصة بنفسها تكفل ــ بصورة طبيعية ــ مصلحة المجتمع في مختلف الميادين . . وان فكرة الدولة انما تستهدف حماية الافراد ومصالحهم الخاصة ، فلا يجوز لها أن تتعدى حدود هذا الهدف في نشاطها ومجالات عملها .

ويتلخص النظام الديمقراطي الرأسمالي : في اعلان الحريات الاربع : السياسية ، والاقتصادية ، والفكرية ، والشخصية .

فالحرية السياسية : تجعل لكل فرد كلاما مسموعا ورأيا محترما في تقرير الحياة العامة للامة ، ووضع خططها ، ورسم قوانينها ، وتعيين السلطات القائمة لحمايتها . وذلك لان النظام الاجتماعي للامة ، والجهاز الحاكم فيها ، مسألة تتصل اتصالا مباشرا بحياة كل فرد من أفرادها ، وتؤثر تأثيرا حاسما في سعادته أو شقائه ، فمن الطبيعي حينئذ أن يكون لكل فرد حق المشاركة في بناء النظام والحكم .

واذا كانت المسألة الاجتماعية ــ كما قلنا ــ مسألة حياة او موت ، ومسألة سعادة او شقاء للمواطنين ، الذين تسري عليهم القوانين والانظمة العامة •• فمن الطبيعي ، أيضا أن لايباح الاضطلاع بمسؤوليتها لفرد ، أو لمجموعة من الافراد ــ مهماكانت الظروف ــ ما دام لم يوجد الفرد الذي يرتفع في نزاهة قصده ورجاحة عقله ، على الاهواء والاخطاء •

فلا بد إذن من اعلان المساواة التامة في الحقوق السياسية بين المواطنين كافة ، لانهم يتساوون في تحمل نتائج المسألة الاجتماعية، والخضوع لمقتضيات السلطات التشريعية والتنفيذية • وعلى هذا الاساس قام حق التصويت ومبدأ الانتخاب العام ، الذي يضمن انبثاق الجهاز الحاكم ــ بكل سلطاته وشعبه ــ عن أكثرية المواطنين •

والحرية الاقتصادية ترتكز : على الايمان بالاقتصاد الحر ، الذي قامت عليه سياسة الباب المفتوح ، وتقرر فتح جميع الابواب وتهيئة كل الميادين •• أمام المواطن في المجال الاقتصادي • فيباح التملك للاستهلاك وللانتاج معا ، وتباح هذه الملكية الانتاجية التي يتكون منها رأس المال من غير حد وتقييد ، وللجميع على حد سواء • فلكل فرد مطلق الحرية في انتهاج أي اسلوب وسلوك أي طريق ، لكسب الثروة وتضخيمها ومضاعفتها ، على ضوء مصالحه ومنافعة الشخصية •

وفي زعم بعض المدافعين عن هذه الحرية الاقتصادية : ان قوانين الاقتصاد السياسي ، التي تجري على أصول عامة بصورة طبيعية ، كفيلة بسعادة المجتمع وحفظ التوازن الاقتصادي فيه .. وان المصلحة الشخصية ، التي هي الحافز القوي والهدف الحقيقي للفرد في عمله ونشاطه ، هي خير ضمان للمصلحة الاجتماعية العامة وان التنافس الذي يقوم في السوق الحرة ، نتيجة لتساوي المنتجين والمتجرين في حقهم من الحرية الاقتصادية ، يكفي وحده لتحقيق روح العدل والانصاف ، في شتى الاتفاقات والمعاملات . فالقوانين الطبيعية للاقتصاد ، تتدخل — مثلا — في حفظ المستوى الطبيعي للثمن ، بصورة تكاد أن تكون آلية ، وذلك : ان الثمن اذا ارتفع عن حدوده الطبيعية العادلة ، أنخفض الطلب بحكم القانون الطبيعي الذي يحكم : (بأن ارتفاع الثمن يؤثر في انخفاض الطلب .) ، وانخفاض الطلب بدوره يقوم بتخفيض الثمن ، تحقيقا لقانون طبيعي آخر ، ولا يتركه حتى ينخفض به الي مستواه السابق ، ويزول الشذوذ بذلك .

والمصلحة الشخصية تفرض على الفرد دائما التفكير في كيفية زيادة الانتاج وتحسينه ، مع تقليل مصارفه ونفقاته . وذلك يحقق مصلحة المجتمع ، في نفس الوقت الذي يعتبر مسألة خاصة بالفرد أيضا .

والتنافس يقتضي ــ بصورة طبيعية ــ : تحديد أثمان البضائع وأجور العمال والمستخدمين بشكل عادل ، لا ظلم فيه ولا اجحاف لان كل بائع أو منتج يخشى من رفع أثمان بضائعه ، أو تخفيض اجور عماله ، بسبب منافسة الآخرين له من البائعين والمنتجين •

والحرية الفكرية تعني : ان يعيش الناس أحراراً في عقائدهم وأفكارهم ، يفكرون حسب ما يتراءى لهم ويحلو لعقولهم ، ويعتقدون ما يصل اليه اجتهادهم أو ماتوحيه اليهم مشتهياتهم واهواؤهم بدون عائق من السلطة • فالدولة لاتسلب هذه الحرية عن فرد ، ولا تمنعه عن ممارسة حقه فيها والاعلان عن أفكاره ومعتقداته ، والدفاع عن وجهات نظره واجتهاده •

والحرية الشخصية تعبر عن : تحرر الانسان في سلوكه الخاص من مختلف الوان الضغط والتحديد • فهو يملك ارادته وتطويرها وفقا لرغباته الخاصة ، مهما نجم عن استعماله لسيطرته هذه على سلوكه الخاص من مضاعفات ونتائج ، مالم تصطدم بسيطرة الآخرين على سلوكهم • فالحد النهائي الذي تقف عنده الحرية الشخصية لكل فرد : حرية الآخرين • فما لم يمسها الفرد بسوء فلا جناح عليه ان يكيف حياته باللون الذي يحلو له ويتبع مختلف العادات والتقاليد والشعائر والطقوس التي يستذوقها • لان ذلك مسألة خاصة تتصل بكيانه وحاضره ومستقبله • وما دام يملك

هذا الكيان فهو قادر على التصرف فيه كما يشاء •

وليست الحرية الدينية ـ في رأي الرأسمالية التي تنادي بها ـ إلا تعبيرا عن الحرية الفكرية في جانبها العقائدي ، وعن الحرية الشخصية في الجانب العملي ، الذي يتصل بالشعائر والسلوك •

ويستخلص من هذا العرض : ان الخط الفكري العريض لهذا النظام ـ كما ألمحنا اليه ـ هو : ان مصالح المجتمع مرتبطة بمصالح الافراد فالفرد هو القاعدة التي يجب أن يرتكز عليها النظام الاجتماعي ، والدولة الصالحة هي الجهاز الذي يسخر لخدمة الفرد وحسابه ، والاداة القوية لحفظ مصالحه وحمايتها •

هذه هي الديمقراطية الرأسمالية في ركائزها الاساسية ، التي قامت من أجلها جملة من الثورات ، وجاهد في سبيلها كثير من الشعوب والامم ، في ظل قادة كانوا حين يعبرون عن هذا النظام الجديد ويعدونهم بمحاسنه : يصفون الجنة في نعيمها وسعادتها ، وما تحفل به من انطلاق وهناء وكرامة وثراء وقد اجريت عليها بعد ذلك عدة من التعديلات ، غير انها لم تمس جوهرها بالصميم ، بل بقيت محتفظة بأهم ركائزها واسسها •

الاتجاه المادي في الرأسمالية

ومن الواضح : أن هذا النظام الاجتماعي نظام مادي خالص ، أخذ فيه الانسان منفصلا عن مبدئه : وآخرته ، محدودا بالجانب

النفعي من حياته المادية ، وافترض على هذا الشكل . ولكن هذا النظام في نفس الوقت الذي كان مشبعا بالروح المادية الطاغية .. لم يبن على فلسفة مادية للحياة وعلى دراسة مفصلة لها . فالحياة في الجو الاجتماعي لهذا النظام ، فصلت عن كل علاقة خارجة عن حدود المادية والمنفعة ، ولكن لم يهيأ لاقامة هذا النظام فهم فلسفي كامل لعملية الفصل هذه . ولا أعني بذلك ان العالم لم يكن فيه مدارس للفلسفة المادية وأنصار لها ، بل كان فيه اقبال على النزعة المادية : تأثراً بالعقلية التجريبية التي شاعت منذ بداية الانقلاب الصناعي [1] وبروح الشك والتبليل الفكري الذي أحدثه انقلاب الرأي ، في طائفة من الافكار كانت تعد من أوضح الحقائق وأكثرها

(١) فان التجربة اكتسبت أهمية كبرى في الميدان العلمي ، ووفقت توفيقا لم يكن في الحسبان الى الكشف عن حقائق كثيرة، وازاحة الستار عن أسرار مدهشة ، أتاحت للانسانية أن تستثمر تلك الاسرار والحقائق في حياتها العملية . وهذا التوفيق الذي حصلت عليه التجربة ، أشاد لها قدسية في العقلية العامة ، وجعل الناس ينصرفون عن الافكار العقلية ، وعن كل الحقائق التي لاتظهر في ميدان الحس والتجربة ، حتى صار الحس التجريبي في عقيدة كثير من التجريبيين ــ الاساس الوحيد لجميع المعارف والعلوم . وقد أوضحنا في (فلسفتنا) : ان التجربة بنفسها تعتمد على الفكر

صحة [1] وبروح التمرد والسخط على الدين المزعوم ، الذي كان يجمد الافكار والعقول ، ويتملق للظلم والجبروت ، وينتصر للفساد الاجتماعي في كل معركة يخوضها مع الضعفاء والمضطهدين [2] •

العقلي ، وان الاساس الاول للعلوم والمعارف هو العقل ، الذي يدرك حقائق لايقع عليها الحس كما يدرك الحقائق المحسوسة •

(١) فان جملة من العقائد العامة كانت في درجة عالية من الوضوح والبداهة في النظر العام ، مع أنها لم تكن قائمة على أساس من منطق عقلي او دليل فلسفي ، كالايمان بأن الارض مركز العالم • فلما أنهارت هذه العقائد في ظل التجارب الصحيحة ، تزعزع الايمان العام ، وسيطرت موجة من الشك على كثير من الاذهان ، فبعث السفسطة اليونانية من جديد متأثرة بروح الشك ، كما تأثرت في العهد اليوناني بروح الشك الذي تولد من تناقض المذاهب الفلسفية وشدة الجدل بينها •

(٢) فان الكنيسة لعبت دورا هاما في استغلال الدين استغلالا شنيعا ، وجعل اسمه أداة لمآربها وأغراضها وخنق الانفاس العلمية والاجتماعية ، واقامت محاكم التفتيش ، وأعطت لها الصلاحيات الواسعة للتصرف في المقدرات ، حتى تولد عن ذلك كله التبرم بالدين والسخط عليه ، لان الجريمة ارتكبت بأسمه ، مع أنه في واقعه المصفي وجوهره الصحيح لا يقل عن اولئك الساخطين

فهذه العوامل الثلاثة ساعدت على بعث المادية في كثير من العقليات الغربية ...

كل هذا صحيح ، ولكن النظام الرأسمالي لم يركز على فهم فلسفي مادي للحياة ، وهذا هو التناقض والعجز ، فان المسألة الاجتماعية للحياة ، تتصل بواقع الحياة ، ولا تتبلور في شكل صحيح إلا اذا أقيمت على قاعدة مركزية تشرح الحياة وواقعها وحدودها والنظام الرأسمالي يفقد هذه القاعدة ، فهو ينطوي على خداع وتضليل ، او على عجلة وقلة أناة ، حين تجمد المسألة الواقعية للحياة وتدرس المسألة الاجتماعية منفصلة عنها ، مع ان قوام الميزان الفكري للنظام بتحديد نظرته منذ البداية الى واقع الحياة ، التي تمون المجتمع بالمادة الاجتماعية – وهي العلاقات المتبادلة بين الناس – وطريقة فهمه لها واكتشاف أسرارها وقيمها . فالانسان في هذا الكوكب ان كان من صنع قوة مدبرة مهيمنة عالمة بأسراره وخفاياه، بظواهره ودقائقه ، قائمة على تنظيمه وتوجيهه .. فمن الطبيعي ان يخضع في توجيهه وتكييف حياته لتلك القوة الخالقة ، لانها أبصر بأمره واعلم بواقعه ، وأنزه قصدا واشد اعتدالا منه .

وأيضا : فان هذه الحياة المحدودة ان كانت بداية الشوط

– والمتبرمين ضيقا مثلك الجريمة واستقطاعا لدوافعها ونتائجها .

لحياة خالدة تنبثق عنها ، وتتلون بطابعها ، وتتوقف موازينها على مدى اعتدال الحياة الاولى ونزاهتها •• فمن الطبيعي أن تنظم الحياة الحاضرة بما هي بداية الشوط لحياة لا فناء فيها ، وتقام على أسس القيم المعنوية والمادية معا •

واذن فمسألة الايمان بالله وانبثاق الحياة عنه ، ليست مسألة فكرية خالصة لا علاقة لها بالحياة ، لتنفصل عن مجالات الحياة ويشرع لها طرائقها ودساتيرها ، مع اغفال تلك المسألة وفصلها ، بل هي مسألة تتصل بالعقل والقلب والحياة جميعا •

والدليل على مدى اتصالها بالحياة من الديمقراطية الرأسمالية نفسها : أن الفكرة فيها تقوم على أساس الايمان بعــدم وجود شخصية أو مجموعة من الافراد ، بلغت من العصمة في قصدها وميلها وفي رأيها واجتهادها ، الى الدرجة التي تبيح ايكال المسألة الاجتماعية اليها ، والتعويل في اقامة حياة صالحة للامة عليهــا • وهذا الاساس بنفسه لا موضع ولا معنى له ، الا اذا اقيم على فلسفة مادية خالصة ، لا تعترف بامكان انبثاق النظام الا عن عقل بشري محدود •

فالنظام الرأسمالي مادي بكل ما للفظ من معنى ، فهو اما أن يكون قد استبطن المادية ، ولم يجرأ على الاعلان عن ربطه بهــا وارتكازه عليها • واما أن يكون جاهلا بمدى الربط الطبيعي ،

بين المسألة الواقعية للحياة ومسألتها الاجتماعية • وعلى هذا فهو يفقد الفلسفة ، التي لابد لكل نظام اجتماعي أن يرتكز عليها • وهو ــ بكلمة ــ : نظام مادي ، وان لم يكن مقاما على فلسفة مادية واضحة الخطوط •

موضع الاخلاق من الرأسمالية

وكان من جراء هذه المادية التي زخر النظام بروحها : أن اقصيت الاخلاق من الحساب ، ولم يلحظ لها وجود في ذلك النظام أوبالاحرى تبدلت مفاهيمها ومقاييسها ،وأعلنت المصلحة الشخصية كهدف أعلى ، والحريات جميعا كوسيلة لتحقيق تلك المصلحة • فنشأ عن ذلك أكثر ماضج به العالم الحديث من محن وكوارث ، ومآسي ومصائب •

وقد يدافع أنصار الديمقراطية الرأسمالية ، عن وجهة نظرها في الفرد ومصالحه الشخصية قائلين : ان الهدف الشخصي بنفسه يحقق المصلحة الاجتماعية، وان النتائج التي تحققها الاخلاق بقيمها الروحية تحقق في المجتمع الديمقراطي الرأسمالي ، لكن لاعن طريق الاخلاق بل عن طريق الدوافع الخاصة وخدمتها • فان الانسان حين يقوم بخدمة اجتماعية يحقق بذلك مصلحة شخصية أيضا ، بأعتباره جزءاً للمجتمع الذي سعى في سبيله ، وحين ينقذ حياة شخص تعرضت للخطر فقد أفاد نفسه أيضا ، لان حياة الشخص

سوف تقوم بخدمة للهيئة الاجتماعية فيعود عليه نصيب منها ، واذن فالدافع الشخصي والحس النفعي يكفيان لتأمين المصالح الاجتماعية وضمانها ، ما دامت ترجع بالتحليل الى مصالح خاصة ومنافع فردية •

وهذا الدفاع أقرب الى الخيال الواسع منه الى الاستدلال • فتصور بنفسك ان المقياس العملي في الحياة لكل فرد في الامة ،اذا كان هو تحقيق منافعه ومصالحه الخاصة ، على أوسع نطاق وأبعد مدى ، وكانت الدولة توفر للفرد حرياته وتقدسه بغير تحفظ ولا تحديد • فما هو وضع العمل الاجتماعي من قاموس هؤلاء الافراد ؟ ! وكيف يمكن أن يكون اتصال المصلحة الاجتماعية بالفرد كافيا لتوجيه الافراد ، نحو الاعمال التي تدعو اليها القيم الخلقية ؟ ! ، مع ان كثيرا من تلك الاعمال لاتعود على الفرد بشيء من النفع ، واذا اتفق ان كان فيها شيء من النفع بأعتباره فردا من المجتمع ، فكثيرا ما يزاحم هذا النفع الضئيل ، الذي لا يدركه الانسان الا في نظرة تحليلية ، بفوات منافع عاجلة أو مصالح فردية ، تجد في الحريات ضمانا لتحقيقها ، فيطيح الفرد في سبيلها بكل برنامج الخلق والضمير الروحي •

مآسي النظام الرأسمالي

واذا أردنا أن نستعرض الحلقات المتسلسلة من المآسي

الاجتماعية ، التي انبثقت عن هذا النظام المرتجل لاعلى أساس فلسفي مدروس • • فسوف يضيق بذلك المجال المحدود لهـذا البحث ، ولذا نلمح اليها :

فأول تلك الحلقات : تحكم الاكثرية في الاقلية ومصالحها ومسائلها الحيوية • فان الحرية السياسية كانت تعنى : ان وضع النظام والقوانين وتمشيتها من حق الاكثرية ، ولنتصور أن الفئة التي تمثل الاكثرية في الامة ملكت زمام الحكم والتشريع ، وهي تحمل العقلية الديمقراطية الرأسمالية وهي عقلية مادية خالصة في اتجاهها ، ونزعاتها وأهدافها فماذا يكون مصير الفئة الاخرى ؟ او ماذا ترتقب للاقلية من حياة في ظل قوانين تشرع لحساب الاكثرية ولحفظ مصالحها ؟ ! ، وهل يكون من الغريب حينئذ اذا شرعت الاكثرية القوانين على ضوء مصالحها خاصة ، واهملت مصالح الاقلية واتجهت الى تحقيق رغباتها اتجاها مجحفا بحقوق الآخرين؟ فمن الذي يحفظ لهذه الاقلية كيانها الحيوي ويذب عن وجهها الظلم ، ما دامت المصلحة الشخصية هي مسألة كل فرد وما دامت الاكثرية لا تعرف للقيم الروحية والمعنوية مفهوما في عقليتهـا الاجتماعية ؟؟ • وبطبيعة الحال : أن التحكم سوف يبقى في ظل النظام كما كان في السابق ، وان مظاهر الاستغلال والاستهتار بحقوق الآخرين ومصالحهم • • ستحفظ في الجو الاجتماعي لهذا

النظام كحالها في الاجواء الاجتماعية القديمة وغاية ما في الموضوع من فرق : ان الاستهتار بالكرامة الانسانية كان من قبل أفراد بامة، وأصبح في هذا النظام من الفئات التي تمثل الاكثريات بالنسبة الى الاقليات ، التي تشكل بمجموعها عددا هائلا من البشر .

وليت الامر وقف عند هذا الحد ، اذاً لكانت المأساة هينة ، ولكان المسرح يحتفل بالضحكات أكثر مما يعرض من دموع ، بل ان الامر تفاقم واشتد حين برزت المسألة الاقتصادية من هذا النظام بعد ذلك ، فقررت الحرية الاقتصادية على هذا النحو الذي عرضناه سابقا ، واجازت مختلف أساليب الثراء والوانه مهما كان فاحشا، ومهما كان شاذا في طريقته وأسبابه ، وضمنت تحقيق ما أعلنت عنه في الوقت الذي كان العالم يحتفل بأنقلاب صناعي كبير ، والعلم يتمخض عن ولادة الآلة التي قلبت وجه الصناعة وكسحت الصناعات اليدوية ونحوها ، فانكشف الميدان عن ثراء فاحش من جانب الاقلية من أفراد الامة ، ممن أتاحت لهم الفرص وسائل الانتاج الحديث وزودتهم الحريات الرأسمالية غير المحدودة بضمانات كافية لاستثمارها واستغلالها الى أبعد حد ، والقضاء بها . على كثيرمن فئات الامة التي اكتسحت الآلة البخارية صناعتها ، وزعزعت حياتها ، ولم تجد سبيلا للصمود في وجه التيار ، مادام أرباب الصناعات الحديثة مسلحين بالحية الاقتصادية وبحقوق الحريات

المقدسة كلها ، وهكذا خلا الميدان الا من تلك الصفوة من ارباب الصناعة والانتاج ، وتضاءلت الفئة الوسطى واقتربت الى المستوى العام المنخفض ، وصارت هذه الاكثرية المحطمة تحت رحمة تلك الصفوة ، التي لا تفكر ولا تحسب الا على الطريقة الديموقراطية الرأسمالية . ومن الطبيعي حينئذ ان لا تمد يد العطف والمعونة الى هؤلاء ، لتنتشلهم من الهوة وتشركهم في مغانمها الضخمة . ولماذا تفعل ذلك ؟! ، ما دام المقياس الخلقي هو المنفعة واللذة ، وما دامت الدولة تضمن لها مطلق الحرية فيما تعمل ، وما دام النظام الديمقراطي الرأسمالي يضيق بالفلسفة المعنوية للحياة ومفاهيمها الخاصة ؟!.

فالمسألة اذاً يجب أن تدرس بالطريقة التي يوحي بها هذا النظام ، وهي : أن يستغل هؤلاء الكبراء حاجة الاكثرية اليهم ومقوماتهم المعيشية ، فيفرض على القادرين العمل في ميادينهم ومصانعهم ، في مدة لا يمكن الزيادة عليها ، وبأثمان لا تفي الا بالحياة الضرورية لهم . هذا هو منطق المنفعة الخالص الذي كان من الطبيعي أن يسلكوه ، وتنقسم الامة بسبب ذلك الى : فئة في قمة الثراء ، وأكثرية في المهوى السحيق .

وهنا يتبلور الحق السياسي للامة من جديد بشكل آخر . فالمساواة في الحقوق السياسية بين أفراد المواطنين ، وان لم تمح من سجل النظام ، غير انها لم تعد بعد هذه الزعازع الا خيالا

وتفكيراً خالصاً : فان الحرية الاقتصادية حين تسجل ما عرضناه من نتائج ، تنتهي الى الانقسام الفظيع الذي مر في العرض ، وتكون هي المسيطرة على الموقف والماسكة بالزمام ، وتقهر الحرية السياسية أمامها . فان الفئة الرأسمالية بحكم مركزها الاقتصادي من المجتمع ، وقدرتها على استعمال جميع وسائل الدعاية ، وتمكنها من شراء الانصار والاعوان .. تهيمن على تقاليد الحكم في الامة وتتسلم السلطة لتسخيرها في مصالحها والسهر على مآربها ، ويصبح التشريع والنظام الاجتماعي خاضعاً لسيطرة رأس المال ، بعد أن كان المفروض في المفاهيم الديمقراطية انه من حق الامة جمعاء . وهكذا تعود الديمقراطية الرأسمالية في نهاية المطاف حكما تستأثر به الاقلية ، وسلطاناً يحمي به عدة من الافراد كيانهم على حساب الاخرين ، بالعقليـــة النفعية التي يستوحونها من الثقافة الديمقراطية الرأسمالية .

ونصل هنا الى أفظع حلقات المأساة التي يمثلها هذا النظام ، فان هؤلاء السادة الذين وضع النظام الديمقراطي الرأسمالي في أيديهم كل نفوذ ، وزودهم بكل قوة وطاقة .. سوف يمدون أنظارهم ــ بوحي من عقلية هذا النظام ــ الى الآفاق ويشعرون بوحي من مصالحهم وأغراضهم انهم في حاجة الى مناطق نفوذ جديدة وذلك ، لسببين :

الاول : ان وفرة الانتاج تتوقف على مدى توفر المواد

الأولية وكثرتها ، فكل من يكون حظه من تلك المواد أعظم تكون طاقاته الانتاجية أقوى وأكثر . وهذه المواد منتشرة في بلاد الله العريضة . واذا كان من الواجب الحصول عليها ، فاللازم السيطرة على البلاد التي تملك المواد لامتصاصها واستغلالها .

الثاني : ان شدة حركة الانتاج وقوتها . بدافع من الحرص على كثرة الربح من ناحية ، وانخفاض المستوى المعيشي لكثير من المواطنين ، بدافع من الشره المادي للفئة الرأسمالية ، ومغالبتها للعامة على حقوقها بأساليبها النفعية ، التي تجعل المواطنين عاجزين عن شراء المنتجات واستهلاكها .. كل ذلك يجعل كبار المنتجين في حاجة ماسة الى أسواق جديدة لبيع المنتجات الفائضة فيها ، وايجاد تلك الاسواق يعني التفكير في بلاد جديدة .

وهكذا تدرس المسألة بذهنية مادية خالصة . ومن الطبيعي لمثل هذه الذهنية التي لم يرتكز نظامها على القيم الروحية والخلقية ولم يعترف مذهبها الاجتماعي بغاية الا اسعاد هذه الحياة المحدودة بمختلف المتع والشهوات .. أن ترى في هذين السببين مبررا ومسوغاً منطقياً للاعتداء على البلاد الآمنة ، وانتهاك كرامتها والسيطرة على مقدراتها ومواردها الطبيعية الكبرى واستغلال ثرواتها لترويج البضائع الفائضة . فكل ذلك أمر معقول وجائز في عرف المصالح الفردية التي يقوم على أساسها النظام الرأسمالي

والاقتصاد الحر •

وينطلق من هنا عملاق المادة يغزو ويحارب ، ويقيِّد ويكبل ، ويستعمر ويستثمر ، إرضاء للشهوات واشباعاً للرغبات •

فانظر ماذا قاست الانسانية من ويلات هذا النظام ، باعتباره مادياً في روحه وصياغته وأساليبه وأهدافه ، وان لم يكن مركزاً على فلسفة محددة تتفق مع تلك الروح والصياغة ، وتنسجم مع هذه الاساليب والاهداف كما ألمعنا اليه ؟!!• ·

وقدِّر بنفسك نصيب المجتمع الذي يقوم على ركائز هذا النظام ومفاهيمه من السعادة والاستقرار ، هذا المجتمع الذي ينعدم فيه الايثار والثقة المتبادلة ، والتراحم والتعاطف الحقيقي ، وجميع الاتجاهات الروحية الخيرة ، فيعيش الفرد فيه وهو يشعر بأنه المسؤول عن نفسه وحده ، وانه في خطر من قبل كل مصلحة من مصالح الآخرين التي قد تصطدم به • فكأنه يحيى في صراع دائم ومغالبة مستمرة ، لا سلاح له فيها الا قواه الخاصة ، ولا هدف له منها الا مصالحه الخاصة •

الاشتراكية والشيوعية

في الاشتراكية مذاهب متعددة ، وأشهرها المذهب الاشتراكي القائم على النظرية الماركسية والمادية الجدلية ، التي هي عبارة عن : فلسفة خاصة للحياة وفهم مادي لها على طريقة ديالكتيكية . وقد طبق الماديون الديالكتيكيون هذه المادية الديالكتيكية على التاريخ والاجتماع والاقتصاد ، فصارت عقيدة فلسفية في شأن العالم ، وطريقة لدرس التاريخ والاجتماع ، ومذهباً في الاقتصاد وخطة في السياسة . وبعبارة اخرى : انها تصوغ الانسان كله في قالب خاص ، من حيث لون تفكيره ووجهة نظره الى الحياة وطريقته العملية فيها . ولا ريب في ان الفلسفة المادية ، وكذلك الطريقة الديالكتيكية .. ليستا من بدع المذهب الماركسي وابتكاراته ، فقد كانت النزعة المادية تعيش منذ آلاف السنين في الميدان الفلسفي ، سافرة تارة ومتوارية اخرى وراء السفسطة والانكار المطلق ، كما ان الطريقة الديالكتيكية في التفكير عميقة الجذور ببعض خطوطها في التفكير الانساني ، وقد استكملت كل خطوطها على يد (هيجل) الفيلسوف المثالي المعروف . وانما جاء (كارل ماركس) الى هذا المنطق وتلك الفلسفة فتبناها ، وحاول تطبيقها على جميع ميادين الحياة ، فقام بتحقيقين :

أحدهما : ان فسر التاريخ تفسيراً مادياً خالصاً بطريقة ديالكتيكية .

والآخر : زعم فيه انه اكتشف تناقضات رأس المال والقيمة

الفائضة ، التي يسرقها صاحب المال في عقيدته من العامل [1] .
وأشاد على أساس هذين التحقيقين ايمانه بضرورة فناء المجتمع الرأسمالي ، واقامة المجتمع الشيوعي والمجتمع الاشتراكي ، الذي اعتبره خطوة للانسانية الى تطبيق الشيوعية تطبيقاً كاملا .

فالميدان الاجتماعي في هذه الفلسفة ميدان صراع بين المتناقضات ، وكل وضع اجتماعي يسود ذلك الميدان فهو ظاهرة مادية خالصة ، منسجمة مع سائر الظواهر والاحوال المادية ومتأثرة بها ، غير انه في نفس الوقت يحمل نقيضه في صميمه ، وينشب حينئذ الصراع بين النقائض في محتواه ، حتى تتجمع المتناقضات وتحدث تبدلا في ذلك الوضع وانشاءاً لوضع جديد .. وهكذا يبقى العراك قائماً حتى تكون الانسانية كلها طبقة واحدة ، وتتمثل مصالح كل فرد في مصالح تلك الطبقة الموحدة .. في تلك اللحظة يسود الوئام ، ويتحقق السلام ، وتزول نهائياً جميع الآثار السيئة للنظام الديمقراطي الرأسمالي ، لانها انما كانت تتولد من تعدد الطبقة في المجتمع ، وهذا التعدد انما نشأ من انقسام المجتمع الى منتج وأجير . واذاً فلابد من وضع حد فاصل لهذا الانقسام ، وذلك بالغاء الملكية . وتختلف هنا الشيوعية عن الاشتراكية في الخطوط الاقتصادية الرئيسية ، وذلك لان الاقتصاد الشيوعي يرتكز :

---

(١) شرحنا هذه النظريات مع دراسة علمية مفصلة في كتاب (اقتصادنا) .

أولا : على الغاء الملكية الخاصة ومحوها محواً تاماً من المجتمع ، وتمليك الثروة كلها للمجموع وتسليمها الى الدولة ، باعتبارها الوكيل الشرعي عن المجتمع في ادارتها واستثمارها لخير المجموع . واعتقاد المذهب الشيوعي بضرورة هذا التأميم المطلق ، انما كان رد الفعل الطبيعي لمضاعفات الملكية الخاصة في النظام الديمقراطي الرأسمالي . وقد برر هذا التأميم : بأن المقصود منه الغاء الطبقة الرأسمالية وتوحيد الشعب في طبقة واحدة ليختم بذلك الصراع ، ويسد على الفرد الطريق الى استغلال شتى الوسائل والاساليب لتضخيم ثروته ، اشباعا لجشعه واندفاعا بدافع الاثرة وراء المصلحة الشخصية .

ثانياً : على توزيع السلع المنتجة على حسب الحاجات الاستهلاكية للافراد ، ويتلخص في النص الآتي : « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » . وذلك ان كل فرد له حاجات طبيعية لا يمكنه الحياة بدون توفيرها ، فهو يدفع للمجتمع كل جهده فيدفع له المجتمع متطلبات حياته ويقوم بمعيشته .

ثالثاً : على منهاج اقتصادي ترسمه الدولة ، وتوفق فيه بين حاجة المجموع والانتاج في كميته وتنويعه وتحدده ، لئلا يمنى المجتمع بنفس الادواء والازمات التي حصلت في المجتمع الرأسمالي، حينما اطلق الحريات بغير تحديد .

الانحراف عن العملية الشيوعية

ولكن أقطاب الشيوعية الذين نادوا بهذا النظام، لم يستطيعوا

أن يطبقوه بخطوطه كلها حين قبضوا على مقاليد الحكم، واعتقدوا انه لابد لتطبيقه من تطوير الانسانية في أفكارها ودوافعها ونزعاتها، زاعمين : أن الانسان سوف يجيء عليه اليوم الذي تموت في نفسه الدوافع الشخصية والعقلية والفردية ، وتحيى فيه العقلية الجماعية والنوازع الجماعية ، فلا يفكر الا في المصلحة الاجتماعية ولا يندفع الا في سبيلها .

ولأجل ذلك كان من الضروري ـ في عرف هذا المذهب الاجتماعي ـ إقامة نظام اشتراكي قبل ذلك ، ليتخلص فيه الانسان من طبيعته الحاضرة ، ويكتسب الطبيعة المستعدة للنظام الشيوعي. وهذا النظام الاشتراكي اجريت فيه تعديلات مهمة على الجانب الاقتصادي من الشيوعية . فالخط الأول من خطوط الاقتصاد الشيوعي ، وهو الغاء الملكية الفردية ، قد بدل الى حل وسط وهو : تأميم الصناعات الثقيلة والتجارة الخارجية والتجارات الداخلية ، ووضعها جميعاً تحت الانحصار الحكومي وبكلمة اخرى الغاء رأس المال الكبير مع اطلاق الصناعات والتجارات البسيطة وتركها للافراد ، وذلك لأن الخط العريض في الاقتصاد الشيوعي اصطدم بواقع الطبيعة الانسانية الذي أشرنا اليه ، حيث أخذ الافراد يتقاعسون عن القيام بوظائفهم والنشاط في عملهم ، وينهربون من واجباتهم الاجتماعية ، لان المفروض تأمين النظام لمعيشتهم وسد حاجاتهم ، كما ان المفروض فيه عدم تحقيق العمل

والجهد مهما كان شديداً لاكثر من ذلك ؟ فعلام إذن يجهد الفرد ويكدح ويجد ، ما دامت النتيجة في حسابه ، هي النتيجة في حالي الخمول والنشاط ؟!، ولماذا يندفع الى توفير السعادة لغيره ، وشراء راحة الآخرين بعرقه ودموعه وعصارة حياته وطاقاته ، ما دام لا يؤمن بقيمة من قيم الحياة الا القيمة المادية الخالصة ؟؟!، فاضطر زعماء هذا المذهب الى تجميد التأميم المطلق . كما اضطروا أيضاً الى تعديل الخط الثاني من خطوط الاقتصاد الشيوعي أيضا : وذلك بجعل فوارق بين الاجور ، لدفع العمال الى النشاط والتكامل في العمل ، معتذرين بأنها فوارق موقتة سوف تزول حينما يقضي على العقليـة الرأسمالية ، وينشأ الانسان انشاءً جديداً . وهم لأجل ذلك يجرون التغييرات المستمرة على طرائقهم الاقتصادية وأساليبهم الاشتراكية ، لتدارك فشل كل طريقة بطريقة جديدة . ولم يوفقوا حتى الآن للتخلص من جميع الركائز الاساسية في الاقتصاد الرأسمالي . فلم تلغ مثلا القروض الربوية نهائياً ، مع أنها في الواقع أساس الفساد الاجتماعي في الاقتصاد الرأسمالي .

ولا يعني هذا كله . ان اولئك الزعماء مقصرون ، أو انهم غير جادين في مذهبهم وغير مخلصين لعقيدتهم .. وانما يعني انهم اصطدموا بالواقع حين أرادوا التطبيق ، فوجدوا الطريق مليئاً بالمعاكسات والمناقضات ، التي تضعها الطبيعة الانسانية امام الطريقة الانقلابية للاصلاح الاجتماعي الذي كانوا يبشرون به ، ففرض

عليهم الواقع التراجع آملين أن تتحقق المعجزة في وقت قريب أو بعيد •

وأما من الناحية السياسية : فالشيوعية تستهدف في نهاية شوطها الطويل الى محو الدولة من المجتمع ، حين تتحقق المعجزة وتعم العقلية الجماعية كل البشر ، فلا يفكر الجميع الا في المصلحة المادية للمجموع وأما قبل ذلك ، ما دامت المعجزة غير محققة ، وما دام البشر غير موحدين في طبقة ، والمجتمع ينقسم الى قوى رأسمالية وعمالية •• فاللازم أن يكون الحكم عمالياً خالصاً ، فهو حكم ديمقراطي في حدود دائرة العمال ، ودكتاتوري بالنسبة الى العموم • وقد عللوا ذلك : بأن الدكتاتورية العمالية في الحكم ضرورية في كل المراحل ، التي تطويها الانسانية بالعقلية الفردية ، وذلك حماية لمصالح الطبقة العاملة ، وخنقاً لأنفاس الرأسمالية ، ومنعاً لها عن البروز الى الميدان من جديد •

والواقع ان هذا المذهب، الذي يتمثل في الاشتراكية الماركسية ثم في الشيوعية الماركسية •• يمتاز عن النظام الديمقراطي الرأسمالي : بأنه يرتكز على فلسفة مادية معينة ، تتبنى فهماً خاصاً للحياة ، لا يعترف لها بجميع المثل والقيم المعنوية ، ويعللها تعليلا لا موضع فيه لخالق فوق حدود الطبيعة ، ولا لجزاء مرتقب وراء حدود الحياة المادية المحدودة وهذا على عكس الديمقراطية الرأسمالية ، فانها وان كانت نظاماً مادياً ، ولكنها لم تبن على أساس

فلسفي محدد فالربط الصحيح بين المسألة الواقعية للحياة والمسألة الاجتماعية ، آمنت به الشيوعية المادية ، ولم تؤمن به الديمقراطية الرأسمالية ، أو لم تحاول ايضاحه •

وبهذا كان المذهب الشيوعي حقيقاً بالدرس الفلسفي ، وامتحانه عن طريق اختبار الفلسفة التي ركز عليها وانبثق عنها ، فان الحكم على كل نظام يتوقف على مدى نجاح مفاهيمه الفلسفية في تصوير الحياة وادراكها •

ومن السهل أن ندرك في أول نظرة نلقيها على النظام الشيوعي المخفف أو الكامل : ان طابعه العام هو افناء الفرد في المجتمع ، وجعله آلة مسخرة لتحقيق الموازين العامة التي يفترضها • فهو على النقيض تماما من النظام الرأسمالي الحر الذي يجعل المجتمع للفرد ويسخره لمصالحه • فكأنه قد قدّر للشخصية الفردية والشخصية الاجتماعية ــ في عرف هذين النظامين ــ ان تتصادما وتتصارعا ، فكانت الشخصية الفردية هي الفائزة في أحد النظامين ، الذي أقام تشريعه على أساس الفرد ومنافعه الذاتية ، فمني المجتمع بالمآسي الاقتصادية التي تزعزع كيانه وتشوه الحياة في جميع شعبها • وكانت الشخصية الاجتماعية هي الفائزة في النظام الآخر ، الذي جاء يتدارك أخطاء النظام السابق ، فساند المجتمع وحكم على الشخصية الفردية بالاضمحلال والفناء ، فأصيب الافراد بمحن قاسية قضت على حريتهم ووجودهم الخاص ، وحقوقهم الطبيعية

في الاختيار والتفكير •

المؤاخذات على الشيوعية

والواقع ان النظام الشيوعي وان عالج جملة من أدواء الرأسمالية الحرة ، بمحوه للملكية الفردية ، غير ان هذا العلاج له مضاعفات طبيعية تجعل ثمن العلاج باهضاً ،وطريقة تنفيذه شاقة على النفس لا يمكن سلوكها الا اذا فشلت سائر الطرق والاساليب • هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى هو علاج ناقص لا يضمن القضاء على الفساد الاجتماعي كله ، لانـه لم يحالفه الصواب في تشخيص الداء ، وتعيين النقطة التي انطلق منها الشر حتى اكتسح العالم في ظل الانظمة الرأسمالية ، فبقيت تلك النقطة محافظة على موضعها من الحياة الاجتماعية في المذهب الشيوعي • وبهذا لم تظفر الانسانية بالحل الحاسم لمشكلتها الكبرى ، ولم تحصل على الدواء الذي يطبب أدواءها ويستأصل أعراضها الخبيثة•

اما مضاعفات هذا العلاج فهي جسيمة جداً : فان من شأنه القضاء على حريات الافراد ، لاقامة الملكية الشيوعية مقام الملكيات الخاصة • وذلك لأن هذا التحويل الاجتماعي الهائل على خلاف الطبيعة الانسانية العامة ، الى حد الآن على الاقل ــ كما يعترف بذلك زعماؤه ــ باعتبار ان الانسان المادي لا يزال يفكر تفكيراً ذاتياً ، ويحسب مصالحه من منظاره الفردي المحدود ، ووضع تصميم جديد للمجتمع يذوب فيه الافراد نهائياً ، ويقضي على

الدوافع الذاتية قضاءاً تاماً •• موضع التنفيذ ، يتطلب قوة حازمة تمسك زمام المجتمع بيد حديدية ، وتحبس كل صوت يعلو فيه ، وتخنق كل نفس يتردد في أوساطه ، وتحتكر جميع وسائل الدعاية والنشر ، وتضرب على الامة نطاقا لا يجوز أن تتعداه بحال ، وتعاقب على التهمة والظنة ، لئلا يفلت الزمام من يدها فجأة •

وهذا أمر طبيعي في كل نظام يراد فرضه على الامة ، قبل أن تنضج فيها عقلية ذلك النظام وتعم روحيته •

نعم لو أخذ الانسان المادي يفكر تفكيراً اجتماعياً ، ويعقل مصالحه بعقلية جماعية ، وذابت من نفسه جميع العواطف الخاصة والاهواء الذاتية والانبعاثات النفسية •• لامكن أن يقوم نظام يذوب فيه الافراد ، ولا يبقى في الميدان الا العملاق الاجتماعي الكبير • ولكن تحقيق ذلك في الانسان المادي ، الذي لا يؤمن الا بحياة محدودة ولا يعرف معنى لها الا اللذة المادية يحتاج الى معجزة تخلق الجنة في الدنيا ، وتنزل بها من السماء الى الارض • والشيوعيون يعدوننا بهذه الجنة ، وينتظرون ذلك اليوم الذي يقضي فيه المعمل على طبيعة الانسان ، ويخلقه من جديد انساناً مثالياً في أفكاره وأعماله ، وان لم يكن يؤمن بذرة من القيم المثالية والاخلاقية • ولو تحققت هذه المعجزة فلنا معهم حينئذ كلام •

واما الآن ، فوضع التصميم الاجتماعي الذي يرومونه ، يستدعي حبس الافراد في حدود فكرة هذا التصميم ، وتأمين

تنفيذه بقيام الفئة المؤمنة به على حمايته ، والاحتياط له بكبت الطبيعة الانسانية والعواطف النفسية ، ومنعها عن الانطلاق بكل أسلوب من الاساليب . والفرد في ظل هذا النظام وان كسب تأميناً كاملا ، وضماناً اجتماعياً لحيـاته وحاجاته ، لأن الثروة الجماعية تمده بكل ذلك في وقت الحاجة .. ولكن أليس من الاحسن بحال هذا الفرد أن يظفر بهذا التأمين دون أن يخسر استنشاق نسيم الحرية المهذبة ، ويضطر الى اذابة شخصه في النار، وإغراق نفسه في البحر الاجتماعي المتلاطم ؟!.

وكيف يمكن أن يطمع بالحرية ــ في ميدان من الميادين ــ انسان حرم من الحرية في معيشته . وربطت حياته الغذائية ربطاً كاملا بهيئة معينة ، مع ان الحرية الاقتصادية والمعيشية هي أساس الحريات جميعاً .

ويعتذر عن ذلك المعتذرون فيتساءلون : ماذا يصنع الانسان بالحرية والاستمتاع بحق النقد والاعلان عن آرائه ، وهو يرزح تحت عبء اجتماعي فظيع ؟!. وماذا يجديه أن يناقش ويعترض ، وهو أحوج الى التغذية الصحيحة والحياة المكفولة منـه الى الاحتجاج والضجيج الذي تنتجه له الحرية ؟!.

وهؤلاء المتسائلون لم يكونوا ينظرون الا الى الديمقراطية الرأسمالية ، كأنها القضية الاجتماعية الوحيدة التي تنافس قضيتهم في الميدان ، فانتقصوا من قيمة الكرامة الفردية وحقوقها ، لأنهم

رأوا فيها خطراً على التيار الاجتماعي العام •• ولكن من حق الانسانية أن لا تضحي بشيء من مقوماتها وحقوقها ، ما دامت غير مضطرة الى ذلك ، وانها انما تقف موقف التخيير : بين كرامة هي من الحق المعنوي للانسانية ، وبين حاجة هي من الحق المادي لها •• اذا أعوزها النظام الذي يجمع بين الناحيتين ويوفق الى حل المشكلتين •

ان انساناً يعتصر الآخرون طاقاته ، ولا يطمئن الى حياة طيبة وأجر عادل وتأمين في أوقات الحاجة •• لهو انسان قد حرم من التمتع بالحياة ، وحيل بينه وبين الحياة الهادئة المستقرة • كما ان انساناً يعيش مهدداً في كل لحظة ، محاسباً على كل حركة ، معرضا للاعتقال بدون محاكمة ، وللسجن والنفي والقتل لادنى بادرة •• لهو انسان مروع مرعوب ، يسلبه الخوف حلاوة العيش ، وينغص الرعب عليه ملاذ الحياة •

والانسان الثالث : المطمئن الى معيشته ، الواثق بكرامته وسلامته ، هو حلم الانسانية العذب ، فكيف تحقق هذا الحلم ؟، ومتى يصبح حقيقة واقعة ؟•

وقد قلنا : ان العلاج الشيوعي للمشكلة الاجتماعية ناقص مضافا الى ما أشرنا اليه من مضاعفات • فهو وان كان تتمثل فيه عواطف ومشاعر انسانية ، أثارها الطغيان الاجتماعي العام ، فأهاب بجملة من المفكرين الى الحل الجديد ، غير انهم لم يضعوا أيديهم

على سبب الفساد ليقضوا عليه ، وانما قضوا على شيء آخر ، فلم يوفقوا في العلاج ولم ينجحوا في التطبيب .

ان مبدأ الملكية الخاصة ليس هو الذي نشأت عنه آثام الرأسمالية المطلقة ، التي زعزعت سعادة العالم وهناءه ، فلا هو الذي يفرض تعطيل الملايين من العمال في سبيل استثمار آلة جديدة تقضي على صناعاتهم ، كما حدث في فجر الانقلاب الصناعي ، ولا هو الذي يفرض التحكم في أجور الاجير وجهوده بلا حساب ، ولا هو الذي يفرض على الرأسمالي أن يتلف كميات كبيرة من منتوجاته ، تحفظاً على ثمن السلعة وتفضيلا للتبذير على توفير حاجات الفقراء بها ، ولا هو الذي يدعوه الى جعل ثروته رأس مال كاسب يضاعفه بالربا ، وامتصاص جهود المدينين بلا انتاج ولا عمل ، ولا هو الذي يدفعه الى شراء جميع البضائع الاستهلاكية من الاسواق ليحتكرها ويرفع بذلك من أثمانها ، ولا هو الذي يفرض عليه فتح أسواق جديدة ، وإن انتهكت بذلك حريات الامم وحقوقها وضاعت كرامتها وحريتها ...

كل هذه المآسي المروعة لم تنشأ من الملكية الخاصة ، وانما هي وليدة المصلحة المادية الشخصية التي جعلت مقياساً للحياة في النظام الرأسمالي ، والمبرر المطلق لجميع التصرفات والمعاملات . فالمجتمع حين تقام اسسه على هذا المقياس الفردي والمبرر الذاتي لا يمكن أن ينتظر منه غير ما وقع . فان من طبيعة هذا المقياس

تنبثق تلك اللعنات والويلات على الانسانية كلها ، لا من مبدأ الملكية الخاصة ، فلو ابدل المقياس ووضعت للحياة غاية جديدة مهذبة ، تنسجم مع طبيعة الانسان .. لتحقق بذلك العلاج الحقيقي للمشكلة الانسانية الكبرى .

التعليل الصحيح للمشكلة

الاسلام والمشكلة الاجتماعية

ولأجل أن نصل الى الحلقة الاولى في تعليل المشكلة الاجتماعية علينا أن نتساءل : عن تلك المصلحة المادية الخاصة التي أقامها النظام الرأسمالي ، مقياساً ومبرراً وهدفاً وغاية ، نتساءل : ما هي الفكرة التي صححت هذا المقياس في الذهنية الديمقراطية الرأسمالية وأوحت به ؟• فان تلك الفكرة هي الاساس الحقيقي للبلاء الاجتماعي ، وفشل الديمقراطية الرأسمالية في تحقيق سعادة الانسان وتوفير كرامته ، واذا استطعنا أن نقضي على تلك الفكرة ، فقد وضعنا حداً فاصلا لكل المؤامرات على الرفاه الاجتماعي ، والا لتواءات على حقوق المجتمع وحريته الصحيحة ، ووفقنا الى استثمار الملكية الخاصة لخير الانسانية ورقيها ، وتقدمها في المجالات الصناعية وميادين الانتاج •

فما هي تلك الفكرة ؟•

أن تلك الفكرة تتلخص في التفسير المادي المحدود للحياة الذي أشاد عليه الغرب صرح الرأسمالية الجبار • فان كل فرد في المجتمع اذا آمن بأن ميدانه الوحيد في هذا الوجود العظيم هو حياته المادية الخاصة ، وآمن أيضا بحريته في التصرف بهذه الحياة واستثمارها ، وانه لا يمكن أن يكسب من هذه الحياة غاية الا اللذة التي توفرها له المادة •• وأضاف هذه العقائد المادية الى حب الذات ، الذي هو صميم طبيعته ، فسوف يسلك السبيل

الذي سلكه الرأسماليون وينفذ أساليبهم كاملة ، ما لم تحرمه قوة قاهرة من حريته وتسد عليه السبيل .

وحب الذات هو : الغريزة التي لا نعرف غريزة أعم منها وأقدم ، فكل الغرائز فروع هذه الغريزة وشعبها ، بما فيها غريزة المعيشة . فان حب الانسان ذاته ــ الذي يعني حبه للذة والسعادة لنفسه ، وبغضه للالم والشقاء لذاته ــ هو الذي يدفع الانسان الى كسب معيشته ، وتوفير حاجياته الغذائية والمادية . ولذا قد يضع حداً لحياته بالانتحار ، اذا وجد : أن تحمل ألم الموت أسهل عليه من تحمل الآلام التي تزخر بها حياته .

فالواقع الطبيعي الحقيقي اذن ، الذي يكمن وراء الحياة الانسانية كلها ويوجهها بأصابعه هو : حب الذات ، الذي نعبر عنه بحب اللذة وبغض الألم . ولا يمكن تكليف الانسان أن يتحمل مختاراً مرارة الالم دون شيء من اللذة ، في سبيل أن يلتذ الآخرون ويتنعموا ، إلا اذا سلبت منه انسانيته ، وأعطي طبيعة جديدة لا تتعشق اللذة ولا تكره الألم .

وحتى الالوان الرائعة من الايثار ، التي نشاهدها في الانسان ونسمع بها عن تاريخه .. تخضع في الحقيقة أيضاً لتلك القوة المحركة الرئيسية (: غريزة حب الذات) . فالانسان قد يؤثر ولده أو صديقه على نفسه ، وقد يضحي في سبيل بعض المثل والقيم .. ولكنه لن يقدم على شيء من هذه البطولات ما لم يحس

فيها بلذة خاصة ، ومنفعة تفوق الخسارة التي تنجم عن ايثاره لولده وصديقه ، أو تضحيته في سبيل مثل من المثل التي يؤمن بها .

وهكذا يمكننا أن نفسر سلوك الانسان بصورة عامة ، في مجالات الانانية والايثار على حد سواء . ففي الانسان استعدادات كثيرة للالتذاذ بأشياء متنوعة : مادية كالالتذاذ بالطعام والشراب والوان المتعة الجنسية وما اليها من اللذائذ المادية . أو معنوية ، كالالتذاذ الخلقي والعاطفي ، بقيم خلقية أو أليف روحي أو عقيدة معينة ، حين يجد الانسان ان تلك القيم أو ذلك الأليف أو هذه العقيدة جزء من كيانه الخاص . وهذه الاستعدادات التي تهيء الانسان للالتذاذ بتلك المتع المتنوعة ، تختلف في درجاتها عند الاشخاص ، وتتفاوت في مدى فعليتها .. باختلاف ظروف الانسان وعوامل الطبيعة والتربية التي تؤثر فيه . فبينما نجد ان بعض تلك الاستعدادات تنضج عند الانسان بصورة طبيعية ، كاستعداده للالتذاذ الجنسي مثلا ، نجد ان ألواناً اخرى منها قد لا تظهر في حياة الانسان ، وتظل تنتظر عوامل التربية التي تساعد على نضجها وتفتحها . وغريزة حب الذات من وراء هذه الاستعدادات جميعاً تحدد سلوك الانسان وفقاً لمدى نضج تلك الاستعدادات . فهي تدفع انساناً الى الاستئثار بطعام على آخر وهو جائع، وهي بنفسها تدفع انساناً آخر لايثار الغير بالطعام على نفسه . لأن استعداد الانسان الاول للالتذاذ بالقيم الخلقية والعاطفية الذي يدفعه الى

الايثار كان كامناً ،ولم تتح له عوامل التربية المساعدة على تركيزه وتنميته . بينما ظفر الآخر بهذا اللون من التربية ، فأصبح يلتذ بالقيم الخلقية والعاطفية ، ويضحي بسائر لذاته في سبيلها .

فمتى أردنا أن نغير من سلوك الانسان شيئاً ، يجب أن نغير من مفهوم اللذة والمنفعة عنده ، وندخل السلوك المقترح ضمن الاطار العام لغريزة حب الذات .

فاذا كانت غريزة حب الذات بهذه المكانة من دنيا الانسان ، وكانت الذات في نظر الانسان عبارة : عن طاقة مادية محدودة ، وكانت اللذة عبارة : عما تهيئه المادة من متع ومسرات .. فمن الطبيعي أن يشعر الانسان بأن مجال كسبه محدود ، وان شوطه قصير وان غايته في هذا الشوط أن يحصل على مقدار من اللذة المادية . وطريق ذلك ينحصر بطبيعة الحال في عصب الحياة المادية وهو المال ، الذي يفتح امام الانسان السبيل الى تحقيق كل أغراضه وشهواته .

هذا هو التسلسل الطبيعي في المفاهيم المادية ، الذي يؤدي الى عقلية رأسمالية كاملة .

افترى أن المشكلة تحل حلا حاسماً اذا رفضنا مبدأ الملكية الخاصة ، وأبقينا تلك المفاهيم المادية عن الحياة ، كما حاول اولئك المفكرون ؟!. وهل يمكن أن ينجو المجتمع من مأساة تلك المفاهيم ، بالقضاء على الملكية الخاصة فقط ، ويحصل على ضمان لسعادته

واستقراره ؟ !، مع أن ضمان سعادته واستقراره ، يتوقف الى حد بعيد على ضمان عدم انحراف المسؤولين عن مناهجهم وأهدافهم الاصلاحية ، في ميدان العمل والتنفيذ • والمفروض في هؤلاء المسؤولين أنهم يعتنقون نفس المفاهيم المادية الخالصة ، عن الحياة التي قامت عليها الرأسمالية ، وانما الفرق ان هذه المفاهيم أفرغوها في قوالب فلسفية جديدة ، ومن الفرض المعقول الذي يتفق في كثير من الاحايين ، ان تقف المصلحة الخاصة في وجه مصلحة المجموع ، وأن يكون الفرد : بين خسارة وألم يتحملهما لحساب الآخرين ، وبين ربح ولذة يتمتع بهما على حسابهم ، فماذا تقدّر للامة وحقوقها ، وللمذهب وأهدافه ، من ضمان في مثل هذه اللحظات الخطيرة ، التي تمر على الحاكمين ؟!• والمصلحة الذاتية لا تتمثل فقط في الملكية الفردية ، ليقضى على هذا الفرض الذي افترضناه ، بالغاء مبدأ الملكية الخاصة ، بل هي تتمثل في أساليب وتتلون بألوان شتى • ودليل ذلك ما أخذ يكشف عنه زعماء الشيوعية اليوم من خيانات الحاكمين السابقين ، والتوائهم على ما يتبنون من أهداف •

ان الثروة التي تسيطر عليها الفئة الرأسمالية في ظل الاقتصاد المطلق ، والحريات الفردية ، وتتصرف فيها بعقليتها المادية •• تسلَّم ــ عند تأميم الدولة لجميع الثروات ، وإلغاء الملكية الخاصة ــ الى نفس جهاز الدولة ، المكون من جماعة تسيطر عليهم نفس

المفاهيم المادية عن الحياة ، والتي تفرض عليهم تقديم المصالح الشخصية بحكم غريزة حب الذات ، وهي تأبى أن يتنازل الانسان عن لذة ومصلحة بلا عوض • وما دامت المصلحة المادية هي القوة المسيطرة ، بحكم مفاهيم الحياة المادية ، فسوف تستأنف من جديد ميادين للصراع والتنافس ، وسوف يعرّض المجتمع لاشكال من الخطر والاستغلال •

فالخطر على الانسانية يكمن كله في تلك المفاهيم المادية ، وما ينبثق عنها من مقاييس للاهداف والأعمال •وتوحيد الثروات الرأسمالية ــ الصغيرة أو الكبيرة ــ في ثروة كبرى يسلم أمرها للدولة ، من دون تطوير جديد للذهنية الانسانية •• لا يدفع ذلك الخطر ، بل يجعل من الامة جميعاً عمال شركة واحدة ، ويربط حياتهم وكرامتهم بأقطاب تلك الشركة وأصحابها •

نعم ان هذه الشركة تختلف عن الشركة الرأسمالية : في ان أصحاب تلك الشركة الرأسمالية هم الذين يملكون أرباحها ، ويصرفونها في أهوائهم الخاصة • وأما أصحاب هذه الشركة فهم لا يملكون شيئاً من ذلك ، في مفروض النظام ، غير ان ميادين المصلحة الشخصية لا تزال مفتوحة ، والفهم المادي للحياة ــ الذي يجعل من تلك المصلحة هدفاً ومبرراً ــ لا يزال قائماً •

كيف تعالج المشكلة

والعالم امامه سبيلان الى دفع الخطر ، واقامة دعائم المجتمع

المستقر :

أحدهما : ان يبدل الانسان غير الانسان ، أو تخلق فيه طبيعة جديدة تجعله يضحي بمصلحته الخاصة ، ومكاسب حياته المادية المحدودة .. في سبيل المجتمع ومصالحه ، مع ايمانه بأنه لا قيم الا قيم تلك المصالح المادية ، ولا مكاسب الا مكاسب هذه الحياة المحدودة . وهذا انما يتم اذا انتزع من صميم طبيعته حب الذات ، وأبدل بحب الجماعة ، فولد الانسان وهو لا يحب ذاته ، الا باعتبار كونه جزءاً من المجتمع ، ولا يلتذ لسعادته ومصالحه ، الا بما انها تمثل جانباً من السعادة العامة ومصلحة المجموع . فان غريزة حب الجماعة تكون ضامنة حينئذ للسعي وراء مصالحها وتحقيق متطلباتها ، بطريقة ميكانيكية واسلوب آلي .

والسبيل الآخر ، الذي يمكن للعالم سلوكه لدرء الخطر عن حاضر الانسانية ومستقبلها هو : ان يطور المفهوم المادي للانسان عن الحياة ، وبتطويره تتطور طبيعياً أهدافها ومقاييسها ، وتتحقق المعجزة حينئذ من أيسر طريق .

والسبيل الاول هو الذي يحلم أقطاب الشيوعيين بتحقيقه للانسانية في مستقبلها ، ويعدون العالم بأنهم سوف ينشؤونها انشاءاً جديداً ، يجعلها تتحرك ميكانيكياً الى خدمة الجماعة ومصالحها : ولاجل أن يتم هذا العمل الجبار ، يجب أن نوكل قيادة العالم اليهم ، كما يوكل أمر المريض الى الجراح ، ويفوض

اليه تطبيبه وقطع الاجزاء الفاسدة منه ، وتعديل المعوج منها • ولا يعلم أحدكم تطول هذه العملية الجراحية التي تجعل الانسانية تحت مبضع جراح • وان استسلام الانسانية لذلك لهو أكبر دليل على مدى الظلم الذي قاسته في النظام الديمقراطي الرأسمالي ، الذي خدعها بالحريات المزعومة ، وسلب منها أخيراً كرامتها ، وامتص دماءها ، ليقدمها شراباً للفئة المدللة التي يمثلها الحاكمون •

والفكرة في هذا الرأي ، القائل : بمعالجة المشكلة عن طريق تطوير الانسانية وانشائها من جديد •• ترتكز على مفهوم الماركسية عن حب الذات • فان الماركسية تعتقد : ان حب الذات ليس ميلا طبيعياً وظاهرة غريزية في كيان الانسان ، وانما هو نتيجة للوضع الاجتماعي القائم على أساس الملكية الفردية ، فان الحالة الاجتماعية للملكية الخاصة هي التي تكوِّن المحتوى الروحي والداخلي للانسان ، وتخلق في الفرد حبه لمصالحه الخاصة ومنافعه الفردية • فاذا حدثت ثورة في الاسس التي يقوم عليها الكيان الاجتماعي ، وحلت الملكية الجماعية والاشتراكية محل الملكية الخاصة •• فسوف تنعكس الثورة في كل أرجاء المجتمع وفي المحتوى الداخلي للانسان ، فتنقلب مشاعره الفردية الى مشاعر جماعية ، ويتحول حبه لمصالحه ومنافعه الخاصة الى حب لمنافع الجماعة ومصالحها ، وفقاً لقانون التوافق : بين حالة الملكيةالاساسية ومجموع الظواهر الفوقية التي تتكيف بموجبها •

والواقع ان هذا المفهوم الماركسي لحب الذات ، يقدر العلاقة بين الواقع الذاتي (غريزة حب الذات) ، وبين الاوضاع الاجتماعية بشكل مقلوب . وإلا فكيف نستطيع أن نؤمن : بأن الدافع الذاتي وليد الملكية الخاصة ، والتناقضات الطبقية التي تنجم عنها ؟!. فان الانسان لو لم يكن يملك سلفاً الدافع الذاتي ، لما أوجد هـذه التناقضات ، ولا فكر في الملكية الخاصة والاستئثار الفردي . ولماذا يستأثر الانسان بمكاسب النظام ، ويضعه بالشكل الذي يحفظ مصالحه على حساب الآخرين ، ما دام لا يحس بالدافع الذاتي في أعماق نفسه ؟!. فالحقيقة أن المظاهر الاجتماعية للانانية في الحقل الاقتصادي والسياسي .. لم تكن الا نتيجة للدافع الذاتي ، لغريزة حب الذات . فهذا الدافع أعمق منها في كيان الانسان ، فلا يمكن أن يزول وتقتلع جذوره بازالة تلك الاثار ، فان عملية كهذه لا تعدو أن تكون استبدالا لآثار بأخرى قد تختلف في الشكل والصورة ، لكنها تتفق معها في الجوهر والحقيقة .

أضف الى ذلك : أنا لو فسرنا الدافع الذاتي (: غريزة حب الذات) تفسيراً موضوعياً ، بوصفه انعكاساً لظواهر الفردية في النظام الاجتماعي ، كظاهرة الملكية الخاصة ـ كما صنعت الماركسية . فلا يعني هذا ان الدافع الذاتي سوف يفقد رصيده الموضوعي وسببه من النظام الاجتماعي ، بازالة الملكية الخاصة لأنها وان كانت ظاهرة ذات طابع فردي ، ولكنها ليست هي الوحيدة من

نوعها ، فهناك ـ مثلا ـ ظاهرة الادارة الخاصة ، التي يحتفظ بها حتى النظام الاشتراكي . فان النظام الاشتراكي وان كان يلغي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، غير انه لا يلغي ادارتها الخاصة من قبل هيئات الجهاز الحاكم ، الذي يمارس دكتاتورية البروليتاريا ويحتكر الاشراف على جميع وسائل الانتاج وادارتها . اذ ليس من المعقول أن تدار وسائل الانتاج في لحظة تأميمها ادارة جماعية اشتراكية ، من قبل أفراد المجتمع كافة . فالنظام الاشتراكي يحتفظ إذن بظواهر فردية بارزة ، ومن الطبيعي لهذه الظواهر الفردية أن تحافظ على الدافع الذاتي ، وتعكسه في المحتوى الداخلي للانسان باستمرار ، كما كانت تصنع ظاهرة الملكية الخاصة .

وهكذا نعرف قيمة السبيل الاول لحل المشكلة : السبيل الشيوعي الذي يعتبر الغاء تشريع الملكية الخاصة ومحوها من سجل القانون .. كفيلا وحده يحل المشكلة وتطوير الانسان .

وأما السبيل الثاني ـ الذي مر بنا ـ فهو الذي سلكه الاسلام ، ايماناً منه بأن الحل الوحيد للمشكلة تطوير المفهوم المادي للانسان عن الحياة . فلم يبتدر الى مبدأ الملكية الخاصة ليبطله ، وانما غزا المفهوم المادي عن الحياة ووضع للحياة مفهوماً جديداً ، وأقام على أساس ذلك المفهوم نظاما لم يجعل فيه الفرد آلة ميكانيكية في الجهاز الاجتماعي ، ولا المجتمع هيئة قائمة لحساب الفرد ، بل وضع لكل منهما حقوقه ، وكفل للفرد كرامته

المعنوية والمادية معاً . فالاسلام وضع يده على نقطة الداء الحقيقية في النظام الاجتماعي للديمقراطية ، وما اليه من أنظمة .. فمحاها محواً ينسجم مع الطبيعة الانسانية . فان نقطة الارتكاز الاساسية لما ضجت به الحياة البشرية من أنواع الشقاء والوان المآسي .. هي النظرة المادية الى الحياة التي نختصرها بعبارة مقتضبة في : افتراض حياة الانسان في هذه الدنيا هي كل ما في الحساب من شيء ، وإقامة المصلحة الشخصية مقياساً لكل فعالية ونشاط .

إن الديمقراطية الرأسمالية نظام محكوم عليه بالانهيار والفشل المحقق في نظر الاسلام ، ولكن لا باعتبار ما يزعمه الاقتصاد الشيوعي من تناقضات رأس المال بطبيعته ، وعوامل الفناء التي تحملها الملكية الخاصة في ذاتها ، لأن الاسلام يختلف في طريقته المنطقية ، واقتصاده السياسي ، وفلسفته الاجتماعية .. عن مفاهيم هذا الزعم وطريقته الجدلية — كما أوضحنا ذلك في كتابي : (فلسفتنا) و (اقتصادنا) — ويضمن وضع الملكية الفردية في تصميم اجتماعي ، خال من تلك التناقضات المزعومة .

بل ان مرد الفشل والوضع الفاجع ، الذي منيت به الديمقراطية الرأسمالية في عقيدة الاسلام .. الى مفاهيمها المادية الخالصة ، التي لا يمكن أن يسعد البشر بنظام يستوحي جوهره منها ، ويستمد خطوطه العامة من روحها وتوجيهها .

فلابد إذن من معين آخر — غير المفاهيم المادية عن الكون —

يستقي منه النظام الاجتماعي ، ولابد من وعي سياسي صحيح ينبثق عن مفاهيم حقيقية للحياة ، ويتبنى القضية الانسانية الكبرى، ويسعى الى تحقيقها على قاعدة تلك المفاهيم ، ويدرس مسائل العالم من هذه الزاوية . وعند اكتمال هذا الوعي السياسي في العالم ، واكتساحه لكل وعي سياسي آخر ، وغزوه لكل مفهوم للحياة لا يندمج بقاعدته الرئيسية .. يمكن أن يدخل العالم في حياة جديدة ، مشرقة بالنور عامرة بالسعادة .

ان هذا الوعي السياسي العميق هو رسالة السلام الحقيقي في العالم ، وان هذه الرسالة المنقذة لهي رسالة الاسلام الخالدة ، التي استمدت نظامها الاجتماعي ــ المختلف عن كل ما عرضناه من أنظمة ــ من قاعدة فكرية جديدة للحياة والكون .

وقد أوجد الاسلام بتلك القاعدة الفكرية النظرة الصحيحة للانسان الى حياته . فجعله يؤمن : بأن حياته منبثقة عن مبدأ مطلق الكمال ، وانها اعداد للانسان الى عالم لا عناء فيه ولا شقاء ، ونصب له مقياساً خلقياً جديداً في كل خطواته وأدواره ، وهو : رضا الله تعالى . فليس كل ما تفرضه المصلحة الشخصية فهو جائز، وكل ما يؤدي الى خسارة شخصية فهو محرم وغير مستساغ .. بل الهدف الذي رسمه الاسلام للانسان في حياته هو الرضا الالهي، والمقياس الخلقي الذي توزن به جميع الاعمال انما هو مقدار ما يحصل بها من هذا الهدف المقدس ، والانسان المستقيم هو الانسان

الذي يحقق هذا الهدف ، والشخصية الاسلامية الكاملة هي الشخصية التي سارت في شتى أشواطها على هدى هذا الهدف ، وضوء هذا المقياس ، وضمن إطاره العام .

وليس هذا التحويل في مفاهيم الانسان الخلقية وموازينه وأغراضه .. يعني تغيير الطبيعة الانسانية، وانشاءها انشاءاً جديداً، كما كانت تعني الفكرة الشيوعية . فحب الذات ـ : أي حب الانسان لذاته وتحقيق مشتهياتها الخاصة ـ طبيعي في الانسان ، ولا نعرف استقراء في ميدان تجريبي ، اوضح من استقراء الانسانية في تاريخها الطويل ، الذي يبرهن على ذاتية حب الذات . بل لو لم يكن حب الذات طبيعياً وذاتياً للانسان ، لما اندفع الانسان الاول ـ قبل كل تكوينة اجتماعية ـ الى تحقيق حاجاته ، ودفع الاخطار عن ذاته ، والسعي وراء مشتهياته .. بالاساليب البدائية التي حفظ بها حياته وأبقى وجوده ، وبالتالي خوض الحياة الاجتماعية والاندماج في علاقات مع الآخرين ، تحقيقاً لتلك الحاجات ودفعاً لتلك الاخطار ، ولما كان حب الذات يحتل هذا الموضع من طبيعة الانسان . فأي علاج حاسم للمشكلة الانسانية الكبرى يجب أن يقوم على أساس الايمان بهذه الحقيقة . واذا قام على فكرة تطويرها أو التغلب عليها ، فهو علاج مثالي لا ميدان له في واقع الحياة العملية التي يعيشها الانسان .

رسالة الدين

ويقوم الدين هنا برسالته الكبرى التي لا يمكن أن يضطلع

باعبائها غيره ، ولا ان تحقق أهدافها البناءة وأغراضها الرشيدة الا على اسسه وقواعده ، فيربط بين المقياس الخلقي الذي يضعه للانسان ، وحب الذات المتركز في فطرته .

وفي تعبير آخر : ان الدين يوحد بين المقياس الفطري للعمل والحياة ، وهو حب الذات ، والمقياس الذي ينبغي أن يقام للعمل والحياة ، ليضمن السعادة والرفاه والعدالة .

إن المقياس الفطري يتطلب من الانسان : أن يقدم مصالحه الذاتية على مصالح المجتمع ومقومات التماسك فيه ، والمقياس الذي ينبغي أن يحكم ويسود هو المقياس الذي تتعادل في حسابه المصالح كلها ، وتتوازن في مفاهيمه القيم الفردية والاجتماعية .

فكيف يتم التوفيق بين المقياسين وتوحيد الميزانين ، لتعود الطبيعة الانسانية في الفرد عاملا من عوامل الخير والسعادة للمجموع ، بعد أن كانت مثار المأساة والنزعة التي تتفنن في الانانية وأشكالها ؟.

إن التوفيق والتوحيد يحصل بعملية يضمنها الدين للبشرية التائهة ، وتتخذ العملية اسلوبين :

الاسلوب الأول : هو تركيز التفسير الواقعي للحياة ، واشاعة فهمها في لونها الصحيح ، كمقدمة تمهيدية الى حياة اخروية ، يكسب الانسان فيها من السعادة على مقدار ما يسعى في حياته المحدودة هذه ، في سبيل تحصيل رضا الله . فالمقياس الخلقي — أو رضا الله تعالى — : يضمن المصلحة الشخصية ، في نفس الوقت

الذي يحقق فيه أهدافه الاجتماعية الكبرى • فالدين يأخذ بيد الانسان الى المشاركة في اقامة المجتمع السعيد ، والمحافظة على قضايا العدالة فيه ، التي تحقق رضا الله تعالى ، لأن ذلك يدخل في حساب ربحه الشخصي ، ما دام كل عمل ونشاط في هذا الميدان يعوض عنه بأعظم العوض وأجله •

فمسألة المجتمع هي مسألة الفرد أيضا ، في مفاهيم الدين عن الحياة وتفسيرها • ولا يمكن أن يحصل هذا الاسلوب من التوفيق في ظل فهم مادي للحياة ، فان الفهم المادي للحياة يجعل الانسان بطبيعته لا ينظر الا الى ميدانه الحاضر وحياته المحدودة ، على عكس التفسير الواقعي للحياة الذي يقدمه الاسلام ، فانه يوسع من ميدان الانسان ، ويفرض عليه نظرة أعمق الى مصالحه ومنافعه ويجعل من الخسارة العاجلة ربحاً حقيقياً في هذه النظرة العميقة ، ومن الارباح العاجلة خسارة حقيقية في نهاية المطاف :

« من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها » • (ومن عمل صالحاً من ذكر أو انثى وهو مؤمن فاولئك يدخلون الجنة يرزقون فيها بغير حساب) • « يومئذ يصدر الناس أشتاتاً ليروا أعمالهم ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » • « ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ، ولا نصب ، ولا مخمصة في سبيل الله ، ولا يطؤن موطئاً يغيظ الكفار ، ولا ينالون من عدو نيلا •• الا كتب لهم به عمل صالح ، إن الله لا يضيع أجر المحسنين • ولا

ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ، ولا يقطعون واديا •• الا كتب لهم ليجزيهم أحسن ما كانوا يعملون » •

هذه بعض الصور الرائعة التي يقدمها الدين مثالا على الاسلوب الأول ، الذي يتبعه للتوفيق بين المقياسين وتوحيد الميزانين ، فيربط بين الدوافع الذاتية وسبل الخير في الحياة ، ويطور من مصلحة الفرد تطويراً يجعله يؤمن : بأن مصالحه الخاصة والمصالح الحقيقية العامة للانسانية ـ التي يحددها الاسلام ـ مترابطتان (١) •

وأما الاسلوب الثاني الذي يتخذه الدين ، للتوفيق بين الدافع الذاتي والقيم أو المصالح الاجتماعية : فهو التعهد بتربية أخلاقية خاصة ، تعني بتغذية الانسان روحياً ، وتنمية العواطف الانسانية والمشاعر الخلقية فيه • فان في طبيعة الانسان ـ كما ألمعنا سابقاً ـ طاقات واستعدادات لميول متنوعة ، بعضـها ميول مادية تتفتح شهواتها بصورة طبيعية كشهوات الطعام والشراب والجنس ، وبعضها ميول معنوية تتفتح وتنمو بالتربية والتعاهد ، ولاجل ذلك كان من الطبيعي للانسان ـ اذا ترك لنفسه ـ أن تسيطر عليه الميول المادية لانها تتفتح بصورة طبيعية ، وتظل الميول المعنوية واستعداداتها الكامنة في النفس مستترة • والدين باعتباره يؤمن بقيادة معصومة مسددة من الله • فهو يوكل أمر تربية الانسانية

---

(١) انظر اقتصادنا ص ٣٠٧ •

وتنمية الميول المعنوية فيها الى هذه القيادة وفروعها ، فتنشأ بسبب ذلك مجموعة من العواطف والمشاعر النبيلة ، ويصبح الانسان يحب القيم الخلقية والمثل التي يربيه الدين على احترامها ويستبسل في سبيلها ، ويزيح عن طريقها ما يقف أمامها من مصالحه ومنافعه .

وليس معنى ذلك ان حب الذات يمحى من الطبيعة الانسانية بل ان العمل في سبيل تلك القيم والمثل تنفيذ كامل لارادة حب الذات . فان القيم بسبب التربية الدينية تصبح محبوبة للانسان ويكون تحقيق المحبوب بنفسه معبرا عن لذة شخصية خاصة فتفرض طبيعة حب الذات بذاتها السعي لأجل القيم الخلقية المحبوبة تحقيقاً للذة الخاصة بذلك .

فهذان هما الطريقان اللذان ينتج عنهما ربط المسألة الخلقية بالمسألة الفردية ، ويتلخص أحدهما في : اعطاء التفسير الواقعي لحياة أبدية لا لأجل أن يزهد الانسان في هذه الحياة ، ولا لأجل أن يخنع للظلم ويقر على غير العدل .. بل لأجل ضبط الانسان بالمقياس الخلقي الصحيح، الذي يمده ذلك التفسير بالضمان الكافي .

ويتلخص الآخر في : التربية الخلقية التي ينشأ عنها في نفس الانسان مختلف المشاعر والعواطف ، التي تضمن اجراء المقياس الخلقي بوحي من الذات .

فالفهم المعنوي للحياة والتربيـــة الخلقية للنفس في رسالة الاسلام .. هما السببان المجتمعان على معالجة السبب الاعمق

للمأساة الانسانية .

ولنعبر دائماً عن فهم الحياة على انها تمهيد لحياة أبديه : بالفهم المعنوي للحياة . ولنعبر أيضا عن المشاعر والاحاسيس ، التي تغذيها التربية الخلقية : بالاحساس الخلقي بالحياة .

فالفهم المعنوي للحياة والاحساس الخلقي بها ، هما الركيزتان اللتان يقوم على أساسهما المقياس الخلقي الجديد ، الذي يضعه الاسلام للانسانية وهو : رضا الله تعالى . ورضا الله ــ هذا الذي يقيمه الاسلام مقياساً عاماً في الحياة ــ هو الذي يقود السفينة البشرية الى ساحل الحق والخير والعدالة .

فالميزة الاساسية للنظام الاسلامي تتمثل : فيما يرتكز عليه من فهم معنوي للحياة واحساس خلقي بها ، والخط العريض في هذا النظام هو : اعتبار الفرد والمجتمع معاً ، وتأمين الحياة الفردية والاجتماعية بشكل متوازن . فليس الفرد هو القاعدة المركزية في التشريع والحكم ، وليس الكائن الاجتماعي الكبير هو الشيء الوحيد الذي تنظر اليه الدولة وتشرع لحسابه .

وكل نظام اجتماعي لا ينبثق عن ذلك الفهم والاحساس فهو: إما نظام يجري مع الفرد في نزعته الذاتية ، فتتعرض الحياة الاجتماعية لاقسى المضاعفات وأشد الاخطار . واما نظام يحبس في الفرد نزعته ويشل فيه طبيعته لوقاية المجتمع ومصالحه . فينشأ الكفاح المرير الدائم بين النظام وتشريعاته والافراد ونزعاتهم ،

بل يتعرض الوجود الاجتماعي للنظام دائماً للانتكاس على يد منشئيه ما دام هؤلاء يحملون نزعات فردية أيضا، وما دامت هذه النزعات تجد لها ــ بكبت النزعات الفردية الاخرى وتسلم القيادة الحاسمة ــ مجالا واسعاً وميداناً لا نظير له للانطلاق والاستغلال ٠

وكل فهم معنوي للحياة واحساس خلقي بها لا ينبثق عنهما نظام كامل للحياة يحسب فيه لكل جزء من المجتمع حسابه ، وتعطى لكل فرد حريته التي هذبها ذلك الفهم والاحساس ، والتي تقوم الدولة بتحديدها في ظروف الشذوذ عنهما ٠٠ أقول : ان كل عقيدة لا تلد للانسانية هذا النظام فهي لا تخرج عن كونها تلطيفاً للجو وتخفيفاً من الويلات وليست علاجاً محدوداً وقضاء حاسما على أمراض المجتمع ومساوئه ٠ وانما يشاد البناء الاجتماعي المتماسك على فهم معنوي للحياة واحساس خلقي بها ينبثق عنهما نظام يملأ الحياة بروح هذا الاحساس وجوهر ذلك الفهم ٠

وهذا هو الاسلام في أخصر عبارة وأروعها : فهو عقيدة معنوية وخلقية ، ينبثق عنها نظام كامل للانسانية ، يرسم لها شوطها الواضح المحدد ، ويضع لها هدفاً أعلى في ذلك الشوط ، ويعرفها على مكاسبها منه ٠

واما ان يقضي على الفهم المعنوي للحياة ، ويجرد الانسان عن احساسه الخلقي بها ، وتعتبر المفاهيم الخلقية أوهاماً خالصة خلقتها المصالح المادية ، والعامل الاقتصادي هو الخلاق لكل القيم

والمعنويات وترجى بعد ذلك سعادة للانسانية ، واستقرار اجتماعي لها ، فهذا هو الرجاء الذي لا يتحقق الا اذا تبدل البشر الى أجهزة ميكانيكية يقوم على تنظيمها عدة من المهندسين الفنيين .

وليست اقامة الانسان على قاعدة ذلك الفهم المعنوي للحياة والاحساس الخلقي بها عملا شاقاً وعسيراً ، فان الاديان في تاريخ البشرية قد قامت بأداء رسالتها الكبيرة في هذا المضمار ، وليس لجميع ما يحفل به العالم اليوم من مفاهيم معنوية ، وأحاسيس خلقية ، ومشاعر وعواطف نبيلة .. تعليل أوضح وأكثر منطقية من تعليل ركائزها واسسها بالجهود الجبارة التي قامت بها الاديان لتهذيب الانسانية والدافع الطبيعي في الانسان ، وما ينبغي له من حياة وعمل .

وقد حمل الاسلام المشعل المتفجر بالنور ، بعد أن بلغ البشر درجة خاصة من الوعي ، فبشر بالقاعدة المعنوية والخلقية على أوسع نطاق وأبعد مدى ، ورفع على أساسها راية انسانية ، وأقام دولة فكرية ، أخذت بزمام العالم ربع قرن ، واستهدفت الى توحيد البشر كله ، وجمعه على قاعدة فكرية واحدة ، ترسم اسلوب الحياة ونظامها . فالدولة الاسلامية لها وظيفتان : احداهما : تربية الانسان على القاعدة الفكرية ، وطبعه في اتجاهه وأحاسيسه بطابعها . والاخرى : مراقبته من خارج ، وارجاعه الى القاعدة الفكرية اذا انحرف عنها عملياً .

ولذلك فليس الوعي السياسي للاسلام وعياً للناحية الشكلية من الحياة الاجتماعية فحسب ، بل هو وعي سياسي عميق ، مرده الى نظرة كلية كاملة نحو : الحياة والكون والاجتماع والسياسة والاقتصاد والاخلاق ، فهذه النظرة الشاملة هي الوعي الاسلامي الكامل .

وكل وعي سياسي آخر فهو اما أن يكون وعيا سياسياً سطحياً لا ينظر الى العالم من زاوية معينة ، ولا يقيم مفاهيمه على نقطة ارتكاز خاصة .. أو يكون وعياً سياسيا يدرس العالم من زاوية المادة البحتة ، التي تمون البشرية بالصراع والشقاء في مختلف أشكاله وألوانه .

موقف الاسـلام

من الحرية والضمان

الحرية في الرأسمالية والاسلام

عرفنا ـ فيما سبق ـ : ان الحرية هي النقطة المركزية في التفكير الرأسمالي ، كما ان فكرة الضمان هي المحور الرئيس في النظام الاشتراكي والشيوعي .

ولأجل ذلك سندرس ـ بصورة مقارنة ـ موقف الاسلام والرأسمالية من الحرية ، ونقارن بعد ذلك بين الضمان في الاسلام والضمان في المذهب الماركسي .

ونحن حين نطلق كلمة (الحرية) ، نقصد بها معناها العام ، وهو : نفي سيطرة الغير ، فان هذا المفهوم هو الذي نستطيع أن نجده في كل من الحضارتين ، وان اختلف اطاره وقاعدته الفكرية في كل منهما [1] .

ومنذ نبدأ بالمقارنة بين الحرية في الاسلام ، والحرية في

---

(١) ولأجل ذلك وردت كلمة (الحرية) بمفهومها العام في نصوص إسلامية أصيلة ، لا يمكن أن تتهم بالتأثر بمفاهيم الحضارة الغربية . فقد جاء عن أمير المؤمنين علي عليه السلام : « لا تكن عبداً لغيرك وقد خلقك الله حراً » . وورد عن الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام انه قال : « خمس خصال من لم يكن فيه شيء منها لم يكن فيه كثير مستمتع : أولها الوفاء ، والثانية التدبير ، والثالثة الحياء ، والرابعة حسن الخلق ، والخامسة ـ وهي تجمع هذه الخصال ـ (الحرية) » .

الديمقراطية الرأسمالية •• تبدو لدينا بوضوح الفروق الجوهرية ، بين الحرية التي عاشها المجتمع الرأسمالي ونادت بها الرأسمالية ، وبين الحرية التي حمل لواءها الاسلام وكفلها للمجتمع الذي صنعه ، وقدم فيه تجربته على مسرح التاريخ • فكل من الحريتين تحمل طابع الحضارة التي تنتمي اليها ، وتلتقي مع مفاهيمها عن الكون والحياة ، وتعبر عن الحالة العقلية والنفسية التي خلقتها تلك الحضارة في التاريخ •

فالحرية في الحضارة الرأسمالية : بدأت شكاً مريراً طاغياً ، واستحال هذا الشك في امتداده الثوري الى ايمان مذهبي بالحرية• وعلى العكس من ذلك الحرية في الحضارة الاسلامية : فانها تعبير عن يقين مركزي ثابت (الايمان بالله) تستمد منه الحرية ثوريتها ، وبقدر ارتكاز هذا اليقين وعمق مدلوله في حياة الانسان ، تتضاعف الطاقات الثورية في تلك الحرية :

والحرية الرأسمالية ذات مدلول ايجابي ، فهي تعتبر : ان كل انسان هو الذي يملك بحق نفسه ، ويستطيع أن يتصرف فيها كما يحلو له ، دون أن يخضع في ذلك لأي سلطة خارجية • ولأجل ذلك كانت جميع المؤسسات الاجتماعية ـ ذات النفوذ في حياة الانسان ـ تستمد حقها المشروع في السيطرة على كل فرد من الافراد أنفسهم • واما الحرية في الاسلام فهي : تحتفظ بالجانب الثوري من الحرية ، وتعمل لتحرير الانسان من سيطرة الاصنام،

كل الاصنام التي رزحت الانسانية في قيودها عبر التاريخ ، ولكنها تقيم عملية التحرير الكبرى هذه على أساس الايمان بالعبودية المخلصة لله ، ولله وحده . فعبودية الانسان لله في الاسلام ــ بدلا عن امتلاكه لنفسه في الرأسمالية ــ هي الاداة التي يحطم بها الانسان كل سيطرة وكل عبودية اخرى ، لأن هذه العبودية في معناها الرفيع تشعره بأنه يقف وسائر القوى الاخرى التي يعايشها على صعيد واحد ، امام رب واحد ، فليس من حق أي قوة في الكون أن تتصرف في مصيره ، وتتحكم في وجوده وحياته .

والحرية في مفاهيم الحضارة الرأسمالية حق طبيعي للانسان، وللانسان أن يتنازل عن حقه متى شاء ، وليست كذلك في مفهومها الاسلامي ، لأن الحرية في الاسلام ترتبط ارتباطاً أساسياً بالعبودية لله ، فلا يسمح الاسلام للانسان أن يستذل ويستكين ويتنازل عن حريته : (لا تكن عبداً لغيرك وقد خلقك الله حراً) . فالانسان مسؤول عن حريته في الاسلام ، وليست الحرية حالة من حالات انعدام المسؤولية .

هذا هو الفرق بين الحريتين في ملامحهما العامة وسنبدأ الآن بشيء من التوضيح :

الحرية في الحضارة الرأسمالية

نشأت الحرية في الحضارة الرأسمالية تحت ظلال الشك الجارف المرير ، الذي سيطر على تيارات التفكير الاوربي كافة ، نتيجة للثورات الفكرية التي تعاقبت في فجر تاريخ أوروبا الحديثة، وزلزلت دعائم العقلية الغربية كلها .

فقد بدأت أصنام التفكير الاوروبي تتهاوى الواحد تلو الآخر ، بسبب الفتوحات الثورية في دنيا العلم ، التي طلعت على الانسان الغربي بمفاهيم جديدة عن الكون والحياة ، ونظريات تناقض كل المناقضة بدهياته بالامس ، التي كانت تشكل حجر الزاوية في كيانه الفكري وحياته العقلية والدينية .

وأخذ الانسان الغربي عبر تلك الثورات الفكرية المتعاقبة ينظر الى الكون بمنظار جديد ، والى التراث الفكري الذي خلفته له الانسانية منذ فجر التاريخ نظرات شك وارتياب . لأنه بدأ يحس ان عالم (كوبرنيكوس) الذي برهن على ان الارض ليست الا أحد توابع الشمس ، يختلف كل الاختلاف عن العالم التقليدي الذي كان يحدثنا عنه (بطليموس) ، وان الطبيعة التي بدأت تكشف عن أسرارها لجاليلو وأمثاله من العلماء ، شيء جديد بالنسبة الى الصورة التي ورثها عن القديسين والمفكرين السابقين،

أمثال القديس توماس الاكويني ودانتي وغيرهما • وهكذا القى فجأة وبيد مرعوبة كل بدهياته بالامس ، وأخذ يحاول الخلاص من الاطار الذي عاش فيه آلاف السنين •

ولم يقف الشك في موجه الثوري الصاعد عند حد ، بل اكتسح في ثورته كل القيم والمفاهيم التي تواضعت عليها الانسانية ، وكانت تعتمد عليها في ضبط السلوك وتنظيم الصلات • فما دام الكون الجديد يناقض المفهوم القديم عن العالم ، وما دام الانسان ينظر الى واقعه ومحيطه من زاوية العلم لا الاساطير •• فلابد ان يعاد النظر من جديد في المفهوم الديني ، الذي يحدد صلة الانسان والكون بما وراء الغيب ، وبالتالي في كل الاهداف والمثل التي عاشها الانسان ، قبل أن تتبلور نظرته الجديدة الى نفسه وكونه •

وعلى هذا الاساس واجه دين الانسان الغربي محنة الشك الحديث ، وهو لا يرتكز الا على رصيد عاطفي ، بدأ ينضب بسبب من طغيان الكنيسة وجبروتها • فكان من الطبيعي أيضاً أن تذوب في أعقاب هذه الهزيمة كل القواعد الخلقية ، والقيم والمثل التي كانت تحـــدد من سلوك الانسان ، وتخفف من غلوائه • لأن الاخلاق مرتبطة بالدين في حياة الانسانية كلها ، فاذا فقدت رصيدها الديني الذي يمدها بالقيمة الحقيقية ، ويربطها بعالم الغيب وعالم الجزاء اصبحت خواء وضريبة لا مبرر لها • والتاريخ يبرز هذه الحقيقة دائماً ، فقد كفر السفسطائيون الاغريق بالآلهة على أساس

من الشك السفسطي ، فرفضوا القيود الخلقية وتمردوا عليها ، وأعاد الانسان الغربي القصة من جديد ، حين التهم الشك الحديث عقيدته الدينية ، فثار على كل مقررات السلوك والاعتبارات الخلقية واصبحت هذه المقررات والسلوك مرتبطة في نظره بمرحلة غابرة من تاريخ الانسانية . وانطلق الانسان الغربي كما يحلو له يتصرف وفقاً لهواه ، ويملأ رئتيه بالهواء الطلق الذي احتل الشك الحديث فيه موضع القيم والقواعد ، حين كانت تقيد الانسان في سلوكه الداخلي وتصرفاته .

ومن هنا ولدت فكرة الحرية الفكرية والحرية الشخصية : فقد جاءت فكرة الحرية الفكرية نتيجة للشك الثوري والقلق العقلي ، الذي عصف بكل المسلمات الفكرية ، فلم تعد هناك حقائق عليا لا يباح انكارها ما دام الشك يمتد الى كل المجالات . وجاءت فكرة الحرية الشخصية تعبيراً عن النتائج السلبية التي انتهى اليها الشك الحديث في معركته الفكرية مع الايمان والاخلاق ، فقد كان طبيعياً للانسان الذي انتصر على ايمانه وأخلاقه ان يؤمن بحريته الشخصية ، ويرفض أي قوة تحدد سلوكه وتملك ارادته .

بهذا التسلسل انتهى الانسان الحديث من الشك ، الى الحرية الفكرية ، وبالتالي الى الحرية الشخصية .

وهنا جاء دور الحرية الاقتصادية ، لتشكل حلقة جديدة ، من هذا التسلسل الحضاري : فان الانسان الحديث بعد أن آمن

بحريته الشخصية ، وبدأ يضع أهدافه وقيمه على هذا الاساس ، وبعد ان كفر عملياً بالنظرة الدينية الى الحياة والكون وصلتها الروحية بالخالق وما ينتظر الانسان من ثواب وعقاب .. عادت الحياة في نظره فرصة للظفر بأكبر نصيب ممكن من اللذة والمتعة المادية ، التي لا يمكن أن تحصل الا عن طريق المال .. وهكذا عاد المال المفتاح السحري والهدف الذي يعمل لأجله الانسان الحديث ، الذي يتمتع بالحرية الكاملة في سلوكه . وكان ضرورياً لأجل ذلك ان توطد دعائم الحرية الاقتصادية ، وتفتح كل المجالات بين يدي هذا الكائن الحر للعمل في سبيل هذا الهدف الجديد (المال) الذي أقامته الحضارة الغربية صنماً جديداً للانسانية ، وأصبحت كل تضحية يقدمها الانسان في هذا المضمار عملا شريفاً وقرباناً مقبولا ، وطغى الدافع الاقتصادي كلما ابتعد ركب الحضارة الحديثة ، عن المقولات الروحية والفكرية التي رفضها في بداية الطريق ، واستفحلت شهوة المال فأصبح سيد الموقف ، واختفت مفاهيم الخير والفضيلة والدين ، حتى خيل للماركسية في ازمة من أزمات الحضارة الغربية : ان الدافع الاقتصادي هو المحرك الذي يوجه تاريخ الانسان في كل العصور .

ولم يكن من الممكن أن تنفصل فكرة الحرية الاقتصادية عن فكرة اخرى ، وهي فكرة الحرية السياسية ، لان الشرط الضروري لممارسة النشاط الحر على المسرح الاقتصادي : ازاحة العقبات

السياسية والتغلب على الصعاب التي تضعها السلطة الحاكمة أمامه وذلك بامتلاك أداة الحكم وتأميمها ، ليطمئن الفرد الى عدم وجود قوة تحول بينه وبين مكاسبه وأهدافه التي يسعى اليها .

وبذلك اكتملت المعالم الرئيسية أو الحلقات الاساسية ، التي الف الانسان الغربي منها حضارته ، وعمل مخلصاً لاقامة حياته على أساسها ، وتبنى دعوة العالم اليها .

وعلى هذا الضوء تتبين الحرية في هذه الحضارة بملامحها التي المعنا اليها في مستهل هذا الفصل ، فهي : ظاهرة حضارية بدأت شكلاً مراً قلقاً ، وانتهت الى ايمان مذهبي بالحرية . وهي تعبير عن : ايمان الانسان الغربي بسيطرته على نفسه وامتلاكه لارادته بعد أن رفض خضوعه لكل قوة . فلا تعني الحرية في الديمقراطية الرأسمالية : رفض سيطرة الآخرين فحسب ، بل تعنى أكثر من هذا: سيطرة الانسان على نفسه وانقطاع صلته عملياً بخالقه وآخرته .

***

واما الاسلام فموقفه من الحرية يختلف بصورة أساسية عن موقف الحضارة الغربية فهو يعني بالحرية بمدلولها السلبي أو بالاحرى معطاها الثوري الذي يحرر الانسان من سيطرة الاخرين، ويكسر القيود والاغلال التي تكبل يديه . ويعتبر تحقيق هذا المدلول السلبي للحرية هدفا من الاهداف الكبرى للرسالة السماوية بالذات : « يضع عنهم إصرهم والاغلال التي كانت عليهم»

[الاعراف : ١٥٦] • ولكنه لا يربط بين هذا وبين مدلولها الايجابي في مفاهيم الحضارة الغربية ، لأنه لا يعتبر حق الانسان في التحرر من سيطرة الآخرين والوقوف معهم على صعيد واحد ، نتيجة لسيطرة الانسان على نفسه ، وحقه في تقرير سلوكه ومنهجه في الحياة ــ الامر الذي نطلق عليه : المدلول الايجابي للحرية في مفهوم الحضارة الغربية ــ وانما يربط بين الحرية والتحرر من كل الاصنام والقيود المصطنعة ، وبين العبودية المخلصة لله • فالانسان عبدالله قبل كل شيء ، وهو بوصفه عبدا لله لا يمكن أن يقر سيطرة لسواه عليه ، أو يخضع لعلاقة صنمية مهما كان لونها وشكلها ، بل انه يقف على صعيد العبودية المخلصة لله ، مع المجموعة الكونية كلها على قدم المساواة •

فالقاعدة الاساسية للحرية في الاسلام هي : التوحيد والايمان بالعبودية المخلصة لله ، الذي تتحطم بين يديه كل القوى الوثنية ، التي هدرت كرامة الانسان على مر التاريخ •

« قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم : الا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله » [آل عمران : ٦٤] •

« أتعبدون ما تنحتون ؟! ، والله خلقكم وما تعملون » [الصافات : ٩٥ ، ٩٦] •

« ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم » [الاعراف ١٩٢] •

« ءأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ؟ ! » [يوسف : ٣٩] .

وهكذا يقيم الاسلام التحرر من كل العبوديات على أساس: الاقرار بالعبودية المخلصة لله تعالى ، ويجعل من علاقة الانسان بربه الاساس المتين الثابت لتحرره في علاقاته مع سائر الناس ، ومع كل أشياء الكون الطبيعية .

فالاسلام والحضارة الغربية ، وان مارسا معاً عملية تحرير الانسان ، ولكنهما يختلفان في القاعدة الفكرية التي يقوم عليها هذا التحرير . فالاسلام يقيمها على أساس العبودية لله والايمان به والحضارة الغربية تقيمها على أساس الايمان بالانسان وحده وسيطرته على نفسه ، بعد أن شكت في كل القيم والحقائق وراء الابعاد المادية لوجود الانسان .

ولأجل ذلك كان مرد فكرة الحرية في الاسلام الى عقيدة ايمانية موحدة بالله ، ويقين ثابت بسيطرته على الكون . وكلما تأصل هذا اليقين في نفس المسلم ، وتركزت نظرته التوحيدية الى الله .. تسامت نفسه وتعمق احساسه بكرامته وحريته ، وتصلبت ارادته في وجه الطغيان والبغي واستعباد الآخرين : « والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون » [الشورى : ٣٩] .

وعلى العكس من ذلك فكرة الحرية في الحضارة الغربية : فانها كانت وليدة الشك لا اليقين ، ونتيجة القلق والثورة لا

اليقين والاستقرار ، كما عرفنا سابقاً •

***

ويمكننا أن نقسم الحريات الديمقراطية الرأسمالية للمقارنة بينها وبين الاسلام الى قسمين :

أحدهما : الحرية في المجال الشخصي للانسان ، وهي : ما تطلق عليه الديمقراطية اسم : الحرية الشخصية •

والآخر : الحرية في المجال الاجتماعي ، وهي تشمل الحريات : الفكرية والسياسية والاقتصادية •

فان الحرية الشخصية تعالج سلوك الانسان بوصفه فرداً ، سواء كان يعيش بصورة مستقلة أو جزءاً من مجتمع • واما الحريات الثلاث الاخرى فهي تعالج الانسان بوصفه فرداً يعيش في ضمن جماعة ، فتسمح له بالاعلان عن أفكاره للآخرين كما يحلو له ، وتمنحه الحق في تقرير نوع السلطة الحاكمة ، وتفتح أمامه السبيل لمختلف الوان النشاط الاقتصادي تبعاً لقدرته وهواه •

الحرية فى المجال الشخصي

حرصت الحضارة الغربية الحديثة على : توفير أكبر نصيب ممكن من الحرية لكل فرد في سلوكه الخاص ، وهو القدر الذي لا يتعارض مع حريات الآخرين ، فلا تنتهي حرية كل فرد الا حيث

تبدأ حريات الافراد الآخرين •

وليس من المهم لديها ـ بعد توفير هذه الحرية لجميع الافراد ـ طريقة استعمالهم لها ، والنتائج التي تتمخض عنها ، وردود الفعل النفسية والفكرية لها •• ما دام كل فرد حراً في تصرفاته وسلوكه، وقادراً على تنفيذ ارادته في مجالاته الخاصة • فالمخمور مثلا لا حرج عليه أن يشرب ما شاء من الخمر ، ويضحي بآخر ذرة من وعيه وادراكه ، لأن من حقه أن يتمتع بهذه الحرية في سلوكه الخاص ، ما لم يعترض هذا المخمور طريق الآخرين ، او يصبح خطراً على حياتهم بوجه من الوجوه •

وقد سكرت الانسانية على انغام هذه الحرية ، واغفت في ظلالها برهة من الزمن ، وهي تشعر لأول مرة انها حطمت كل القيود، وان هذا العملاق المكبوت في أعماقها آلاف السنين قد انطلق لأول مرة ، واتيح له أن يعمل كما يشاء في النور ، دون خوف أو قلق •

ولكن لم يدم هذا الحلم اللذيذ طويلا ، فقد بدأت الانسانية تستيقظ ببطء ، وتدرك بصورة تدريجية ، ولكنها مرعبة : ان هذه الحرية ربطتها بقيود هائلة ، وقضت على آمالها في الانطلاق الانساني الحر ، لأنها وجدت نفسها مدفوعة في عربة تسير باتجاه محدد ، لا تملك له تغييراً ولا تطويراً ، وانما كل سلوتها وعزائها ـ وهي تطالع مصيرها في طريقها المحدد ـ : ان هناك من قال لها :

ان هذه العربة هي عربة الحرية •• بالرغم من هذه الاغلال وهذه القيود التي وضعت في يديها •

اما كيف عادت الحرية قيداً ؟!، وكيف أدى الانطلاق الى تلك الاغلال ، التي تجر العربة في اتجاه محتوم ، وأفاقت الانسانية على هذا الواقع المر في نهاية المطاف ؟!•• فهذا كله ما قدره الاسلام قبل أربعة عشر قرناً ، حين لم يكتف بتوفير هذا المعنى السطحي من الحرية للانسان ، الذي مني بكل هذه التناقضات في التجربة الحياتية الحديثة للانسان الغربي •• وانما ذهب الى أبعد حد من ذلك ، وجاء بمفهوم أعمق للحرية ، وأعلنها ثورة ، لا على الاغلال والقيود بشكلها الظاهري فحسب بل على جذورها النفسية والفكرية وبهذا كفل للانسان أرقى وأنزه أشكال الحرية التي ذاقها الناس على مر التاريخ •

ولئن كانت الحرية في الحضارات الغربية تبدأ من التحرر ، لتنتهي الى الوان من العبودية والاغلال ، كما سنوضح •• فان الحرية الرحيبة في الاسلام على العكس ، لانها تبدأ من العبودية المخلصة لله تعالى • لتنتهي الى التحرر من كل اشكال العبودية المهينة •

يبدأ الاسلام عمليته في تحرير الانسانية من المحتوى الداخلي للانسان نفسه ، لأنه يرى ان منح الانسان الحرية ليس ان يقال له :

هذا هو الطريق قد اخليناه لك فسر بسلام •• وانما يصبح الانسان حراً حقيقة ، حين يستطيع أن يتحكم في طريقه ، ويحتفظ لانسانيته بالرأي في تحديد الطريق ورسم معالمه واتجاهاته • وهذا يتوقف على تحرير الانسان قبل كل شيء من عبودية الشهوات التي تعتلج في نفسه ، لتصبح الشهوة أداة تنبيه للانسان الى ما يشتهيه ، لا قوة دافعة تسخر ارادة الانسان دون أن يملك بازائها حولا أو طولا ، لانها اذا أصبحت كذلك خسر الانسان حريته منذ بداية الطريق • ولا يغير من الواقع شيئاً أن تكون يداه طليقتين ، ما دام عقله وكل معانيه الانسانية التي تميزه عن مملكة الحيوان معتقلة ومجمدة عن العمل • ونحن نعلم ان الشيء الاساسي الذي يميز حرية الانسان عن حرية الحيوان بشكل عام : انهما وان كانا يتصرفان بارادتهما • غير ان ارادة الحيوان مسخرة دائماً لشهواته وايحاءاتها الغريزية ، واما الانسان فقد زود بالقدرة التي تمكنه من السيطرة على شهواته ، وتحكيم منطقه العقلي فيها • فسر حريته — بوصفه انساناً إذن — يكمن في هذه القدرة • فنحن اذا جمدناها فيه واكتفينا بمنحه الحرية الظاهرية في سلوكه العملي، ووفرنا له بذلك كل امكانات ومغريات الاستجابة لشهواته ، كما صنعت الحضارات الغربية الحديثة •• فقد قضينا بالتدريج على حريته الانسانية ، في مقابل شهوات الحيوان الكامن في أعماقه ،

وجعلنا ممنه أداة تنفيذ لتلك الشهوات ، حتى اذا التفت الى نفسه في أثناء الطريق وجد نفسه محكوما لا حاكما ، ومغلوبا على أمره وارادته •

وعلى العكس من ذلك : اذا بدأنا بتلك القدرة التي يكمن فيها سر الحرية الانسانية • : فانميناها وغذيناها وأنشأنا الانسان انشاءاً انسانياً لا حيوانياً ، وجعلناه يعي أن رسالته في الحياة أرفع من هذا المصير الحيواني المبتذل ، الذي تسوقه اليه تلك الشهوات وان مثله الاعلى الذي خلق للسعي في سبيله أسمى من هذه الغايات التافهة والمكاسب الرخيصة ، التي يحصل عليها في لذاذاته المادية•• أقول : اذا صنعنا ذلك كله حتى جعلنا الانسان يتحرر من عبودية شهواته ، وينعتق من سلطانها الآسر ، ويمتلك ارادته •• فسوف يخلق الانسان الحر القادر على أن يقول لا أو نعم ، دون أن تكمم فاه أو تغل يديه هذه الشهوة الموقوتة ، أو تلك اللذة المبتذلة •

وهذا ما صنعه القرآن حين وضع للفرد المسلم طابعه الروحي الخاص ، وطور من مقاييسه ومثله ، وانتزعه من الارض وأهدافها المحدودة ، الى آفاق أرحب وأهداف أسمى :

« زين للناس حب الشهوات : من النساء ، والبنين ، والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، والخيل المسومة ، والانعام ، والحرث• ذلك متاع الحياة الدنيا ، والله عنده حسن المآب * قل أؤنبئكم

بخير من ذلكم ؟ : للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ، وأزواج مطهرة ، ورضوان من الله • والله بصير بالعباد » [آل عمران ١٤ ، ١٥] •

هذه هي معركة التحرر في المحتوى الداخلي للانسان ، وهي في نفس الوقت الاساس الاول والرئيس لتحرير الانسانية في نظر الاسلام ، وبدونها تصبح كل حرية زيفاً وخداعا ، وبالتالي أسراً وقيداً •

ونحن نجد في هذا الضوء القرآني : ان الطريقة التي استعان بها القرآن على انتشال الانسانية من ربقة الشهوات وعبوديات اللذة •• هي الطريقة العامة التي يستعملها الاسلام دائما في تربية الانسانية في كل المجالات : طريقة التوحيد • فالاسلام حين يحرر الانسان من عبودية الارض ولذائذها الخاطفة ، يربطه بالسماء وجنانها ومثلها ورضوان من الله ، لان التوحيد عند الاسلام هو سند الانسانية في تحررها الداخلي من كل العبوديات ، كما انه سند التحرر الانساني في كل المجالات •

ويكفينا مثل واحد ــ مر بنا في فصل سابق ــ لنعرف النتائج الباهرة التي تمخض عنها هذا التحرر ، ومدى الفرق بين حرية الانسان القرآني الحقيقية ، وتلك الحريات المصطنعة التي تزعمها شعوب الحضارات الغربية الحديثة • فقد استطاعت الامة التي

حررها القرآن ــ حين دعاها في كلمة واحدة الى اجتناب الخمر ــ ان تقول لا ، وتمحو الخمر من قاموس حياتها ، بعد ان كان جزءاً من كيانها وضرورة من ضروراتها ، لانها كانت مالكة لارادتها ، حرة في مقابل شهواتها ودوافعها الحيوانية • وبكلمة مختصرة : كانت تتمتع بحرية حقيقية تسمح لها بالتحكم في سلوكها •

واما تلك الامة التي أنشأتها الحضارة الحديثة ، ومنحتها الحرية الشخصية بطريقتها الخاصة •• فهي بالرغم من هذا القناع الظاهري للحرية ، لا تملك شيئاً من ارادتها ولا تستطيع أن تتحكم في وجودها ، لانها لم تحرر المحتوى الداخلي لها •• وانما استسلمت الى شهواتها ولذاذاتها تحت ستار من الحرية الشخصية ، حتى فقدت حريتها أزاء تلك الشهوات واللذاذات ، فلم تستطع أكبر حملة للدعاية ضد الخمر جندتها حكومة الولايات المتحدة الامريكية أن تحرر الامة الامريكية من الخمر ، بالرغم من الطاقات المادية والمعنوية الهائلة التي جندتها السلطة الحاكمة ، ومختلف المؤسسات الاجتماعية في هذا السبيل • وليس هذا الفشل المريع الا نتيجة فقدان الانسان الغربي للحرية الحقيقية ، فهو لا يستطيع أن يقول: لا ، كلما اقتنع عقلياً بذلك ، كالانسان القرآني وانما يقول الكلمة حين تفرض عليه شهوته أن يقولها • ولهذا لم يستطع أن يعتق نفسه من أسر الخمر ، لأنه لم يكن قد ظفر في ظل الحضارة الغربية

بتحرير حقيقي في محتواه الروحي والفكري [1] .

وهذا التحرير الداخلي أو البناء الداخلي لكيان الانسان ، هو في رأي الاسلام حجر الزاوية في عملية اقامة المجتمع الحر السعيد . فما لم يملك الانسان ارادته ، ويسيطر على موقفه الداخلي ويحتفظ لانسانيته المهذبة بالكلمة العليا في تقرير سلوكه . لا يستطيع أن يحرر نفسه في المجال الاجتماعي تحريراً حقيقياً يصمد في وجه الاغراء ، ولا أن يخوض معركة التحرير الخارجي بجدارة وبسالة : « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » [الرعد : ١١] . « واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً » [الاسراء : ١٦] .

الحرية في المجال الاجتماعي

كما يخوض الاسلام معركة التحرير الداخلي للانسانية ، كذلك يخوض معركة أخرى لتحرير الانسان في النطاق الاجتماعي . فهو يحطم في المحتوى الداخلي للانسان أصنام الشهوة التي تسلبه حريته الانسانية ، ويحطم في نطاق العلاقات المتبادلة بين الافراد الاصنام الاجتماعية ، ويحرر الانسان من عبوديتها ، ويقضي على عبادة الانسان للانسان : « قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم : ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ

(١) لاحظ مقالنا : الحرية في القرآن . الاضواء ع١ س ٢ .

بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله » . فعبودية الانسان لله تجعل الناس كلهم يقفون على صعيد واحد بين يدي المعبود الخالق : فلا توجد أمة لها الحق في استعمار أمة اخرى واستعبادها ، ولا فئة من المجتمع يباح لها اغتصاب فئة اخرى ولا انتهاك حريتها ، ولا انسان يحق له أن ينصب نفسه صنماً للآخرين .

ومرة اخرى نجد أن المعركة القرآنية الثانية من معارك التحرير قد استعين فيها بنفس الطريقة التي استعملت في المعركة الاولى (: معركة تحرير الانسان داخلياً من الشهوات) ، وتستعمل دائماً في كل ملاحم الاسلام .. وهي : التوحيد . فما دام الانسان يقر بالعبودية لله وحده ، فهو يرفض بطبيعة الحال كل صنم وكل تأليه مزور لأي انسان وكائن ، ويرفع رأسه حراً أبياً ، ولا يستشعر ذل العبودية والهوان امام أي قوة من قوى الارض أو صنم من أصنامها . لان ظاهرة الصنمية في حياة الانسان نشأت عن سببين : أحدهما : عبوديته للشهوة التي تجعله يتنازل عن حريته الى الصنم الانساني ، الذي يقدر على اشباع تلك الشهوة وضمانها له . والآخر : جهله بما وراء تلك الاقنعة الصنمية المتألهة من نقاط الضعف والعجز . والاسلام حرر الانسان من عبودية الشهوة كما عرفنا آنفاً ، وزيف تلك الاقنعة الصنمية الخادعة : « ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم » فكان طبيعياً أن ينتصر على

الصنمية ، ويمحو من عقول المسلمين عبودية الاصنام بمختلف أشكالها والوانها .

وعلى ضوء الاسس التي يقوم عليها تحرير الانسان من عبوديات الشهوة في النطاق الشخصي، وتحريره من عبوديةالاصنام في النطاق الاجتماعي ، سواء كان الصنم امة ، أم فئة ، أم فرداً .. نستطيع أن نعرف مجال السلوك العملي للفرد في الاسلام . فان الاسلام يختلف عن الحضارات الغربية الحديثة ، التي لا تضع لهذه الحرية العملية للفرد حداً الا حريات الافراد الآخرين ، لأن الاسلام يهتم قبل كل شيء ـ كما عرفنا ـ بتحرير الفرد من عبودية الشهوات والاصنام ، ويسمح له بالتصرف كما يشاء على أن لا يخرج عن حدود الله . فالقرآن يقول : « خلق لكم ما في الأرض جميعاً » [البقرة : ٢٩] « وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعاً منه » [الجاثية : ١٣] وبذلك يضع الكون بأسره تحت تصرف الانسان وحريته ، ولكنها حرية محدودة بالحدود التي تجعلها تتفق مع تحرره الداخلي من عبودية الشهوة ، وتحرره الخارجي من عبودية الاصنام . واما الحرية العملية في عبادة الشهوة والالتصاق بالارض ومعانيها ، والتخلي عن الحريةالانسانية بمعناها الحقيقي .. واما الحرية العملية في السكوت عن الظلم والتنازل عن الحق ، وعبادة الاصنام البشرية والتقرب اليها ،

والانسياق وراء مصالحها ، والتخلي عن الرسالة الحقيقية الكبرى للانسان في الحياة .. فهذا ما لا يأذن به الاسلام ، لأنه تحطيم لا عمق معاني الحرية في الانسان ، ولان الاسلام لا يفهم من الحرية ايجاد منطلق للمعاني الحيوانية في الانسان ، وانما يفهمها بوصفها جزءاً من برنامج فكري وروحي كامل ، يجب أن تقوم على أساسه الانسانية .

***

ونحن حين نبرز هذا الوجه التحريري الثوري للاسام في النطاق الاجتماعي .. لا نعني بذلك انه على وفاق مع الحريات الاجتماعية الديمقراطية في اطارها الغربي الخاص . فان الاسلام كما يختلف عن الحضارة الغربية في مفهومه عن الحرية الشخصية ــ كما عرفنا قبل لحظة ــ كذلك يختلف عنها في مفهومه عن الحرية السياسية والاقتصادية والفكرية .

فالمدلول الغربي للحرية السياسية : يعبر عن الفكرة الاساسية في الحضارة الغربية القائلة : ان الانسان يملك نفسه ، وليس لأحد التحكم فيه . فان الحرية السياسية كانت نتيجة لتطبيق تلك الفكرة الاساسية على الحقل السياسي ، فما دام شكل الحياة الاجتماعية ولونها وقوانينها يمس جميع أفراد المجتمع مباشرة فلابد للجميع أن يشتركوا في عملية البناء الاجتماعي بالشكل الذي يحلو لهم ،

وليس لفرد أن يفرض على آخر ما لا يرتضيه ، ويخضعه بالقوة لنظام لا يقبله .

وتبدأ الحرية السياسية بتناقض مع الفكرة الاساسية منذ تواجه واقع الحياة ، لأن من طبيعة المجتمع أن تتعدد فيه وجهات النظر وتختلف ، والاخذ بوجهة نظر البعض يعني سلب الآخرين حقهم في امتلاك ارادتهم والسيطرة على مصيرهم . ومن هنا جاء مبدأ الاخذ برأي الاكثرية ، بوصفه توفيقاً بين الفكرة الاساسية والحرية السياسية . ولكنه توفيق ناقص : لان الاقلية تتمتع بحقها في الحرية وامتلاك ارادتها كالاكثرية تماما ، ومبدأ الاكثرية يحرمها من استعمال هذا الحق فلا يعدو مبدأ الاكثرية ان يكون نظاماً تستبد فيه فئة بمقدرات فئة اخرى ، مع فارق كمي بين الفئتين .

ولا ننكر ان مبدأ الاكثرية قد يكون بنفسه من المبادىء التي يتفق عليها الجميع ، فتحرص الاقلية على تنفيذ رأي الاكثرية باعتباره الرأي الاكثر انصاراً ، وان كانت في نفس الوقت تؤمن بوجهة رأي اخرى ، وتعمل لكسب الاكثرية الى جانبه . ولكن هذا فرض لا يمكن الاعتراف بصحته في كل المجتمعات ، فهناك توجد كثيراً الاقليات التي لا ترضى عن رأيها بديلا ، ولو تعارض ذلك مع رأي الاكثرية .

ونستخلص من ذلك : ان الفكرة الاساسية في الحضارة الغربية

لا تأخذ مجراها في الحقل السياسي ، حتى تبدأ تتناقض وتصطدم بالواقع ، وتتجه الى لون من الوان الاستبداد والفردية في الحكم ، يتمثل على أفضل تقدير في حكم الاكثرية للاقلية .

والاسلام لا يؤمن بهذه الفكرة الاساسية فيالحضارة الغربية، لأنه يقوم على العقيدة بعبودية الانسان لله ، وان الله وحده هو رب الانسان ومربيه ، وصاحب الحق في تنظيم منهاج حياته « ءأرباب متفرقون خير أم الله الواحد القهار ان الحكم الا الله أمر ألا تعبدو الا إياه » [يوسف : ٣٩ ، ٤٠] وينعى على الافراد الذين يسلمون زمام قيادهم للآخرين ، ويمنحونهم حق الامامة في الحياة والتربية والربوبية : « اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله » . [التوبة : ٣١] فليس لفرد ولا لجموع أن يستأثر من دون الله بالحكم ، وتوجيه الحياة الاجتماعية ووضع مناهجها ودساتيرها .

وفي هذا الضوء نعرف ان تحرير الاسلام للانسان في المجال السياسي ، انما يقوم على أساس الايمان بمساواة أفراد المجتمع في تحمل أعباء الامانة الالهية ، وتضامنهم في تطبيق أحكام الله تعالى : « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » . فالمساواة السياسية في الاسلام تتخذ شكلا يختلف عن شكلها الغربي ، فهي مساواة في تحمل الامانة وليست مساواة في الحكم .

ومن نتائج هذه المساواة تحرير الانسان في الحقل السياسي

من سيطرة الآخرين ، والقضاء على الوان الاستغلال السياسي وأشكال الحكم الفردي والطبقي •

ولذلك نجد أن القرآن الكريم شجب حكم فرعون والمجتمع الذي كان يحكمه ، لأنه يمثل سيطرة الفرد في الحكم وسيطرة طبقة على سائر الطبقات : « ان فرعون علا في الارض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم » [القصص : ٤] فكل تركيب سياسي يسمح لفرد أو لطبقة باستضعاف الافراد أو الطبقات الاخرى والتحكم فيها •• لا يقره الاسلام ، لأنه ينافي المساواة بين أفراد المجتمع في تحمل الامانة ، على صعيد العبودية المخلصة لله تعالى •

***

واما الحرية الاقتصادية فهي بمفهومها الرأسمالي حرية شكلية، تتلخص في : فسح المجال امام كل فرد ليتصرف في الحقل الاقتصادي كما يريد ، دون أن يجد من الجهاز الحاكم أي لون من الوان الاكراه والتدخل • ولا يهم الرأسمالية بعد أن تسمح للفرد بالتصرف كما يريد • أن تضمن له شيئا مما يريد ، وبتعبير آخر : لا يهمها ان تتيح له أن يريد •• شيئاً • ولهذا نجد ان الحرية الاقتصادية في مفهومها الرأسمالي خاوية ، لا تحمل معنى بالنسبة الى من لم تسمح له الفرص بالعيش ، ولم تهيء له ظروف التنافس والسباق الاقتصادي مجالا للعمل والانتاج • وهكذا تعود الحرية

الرأسمالية شكلا ظاهرياً فحسب ، لا تحقق لهؤلاء شيئا من معناها ، الا بقدر الحرية التي تمنحها للافراد الذين يعجزون عن السباحة اذا قلنا لهم : انتم أحرار فاسبحوا كما يحلو لكم ، اينما تريدون . ولو كنا نريد حقاً ان نوفر لهؤلاء حرية السباحة ، ونعطيهم فرصة التمتع بهذه الرياضة كما يتمتع القادرون على السباحة .. لكفلنا لهم حياتهم خلالها ، وطلبنا من الماهرين فيها الحفاظ عليهم ومراقبتهم ، وعدم الابتعاد عنهم في مجال السباحة ، لئلا يغرقوا ، فنكون بذلك قد وفرنا الحرية الحقيقية والقدرة على السباحة للجميع ، وإن حددنا شيئا من نشاط الماهرين لضمان حياة الآخرين .

وهذا تماماً ما فعله الاسلام في الحقل الاقتصادي : فنادى بالحرية الاقتصادية وبالضمان معاً ، ومزج بينهما في تصميم موحد فالكل أحرار في المجال الاقتصادي ، ولكن في حدود خاصة . فليس الفرد حراً حين يتطلب ضمان الافراد الآخرين والحفاظ على الرفاه العام .. التنازل عن شيء من حريته .

وهكذا تآلفت فكرتا الحرية والضمان في الاسلام (١) .

***

واما الحرية الفكرية فهي تعني في الحضارة الغربية : السماح

---

(١) لأجل التوسع لاحظ دراستنا للحرية للرأسمالية في كتاب اقتصادنا : ص ٢٤٧ ــ ٢٦٩ .

لأي فرد ان يفكر ويعلن عن أفكاره ويدعو اليها كما يشاء ، على ان لا يمس فكرة الحرية والاسس التي ترتكز عليها بالذات . ولهذا تسعى المجتمعات الديمقراطية الى مناوئة الافكار الفاشستية ، والتحديد من حريتها أو القضاء عليها بالذات ، لأن هذه الافكار تحارب نفس الافكار الاساسية والقاعدة الفكرية ، التي تقوم عليها فكرة الحرية والاسس الديمقراطية .

والاسلام يختلف عن الديمقراطية الرأسمالية في هذا الموقف، تتيجة لاختلافه عنها في طبيعة القاعدة الفكرية التي يتبناها ، وهي : التوحيد وربط الكون برب واحد . فهو يسمح للفكر الانساني ان ينطلق ويعلن عن نفسه ، ما لم يتمرد على قاعدته الفكرية التي هي الاساس الحقيقي لتوفير الحرية للانسان في نظر الاسلام ، ومنحه شخصيته الحرة الكريمة التي لا تذوب امام الشهوات ، ولا تركع بين يدي الاصنام . فكل من الحضارة الغربية والاسلام يسمح بالحرية الفكرية بالدرجة التي لا ينجم عنها خطر على القاعدة الاساسية ، وبالتالي على الحرية نفسها .

ومن المعطيات الثورية للحرية الفكرية في الاسلام : الحرب التي شنها على التقليد وجمود الفكر ، والاستسلام العقلي للاساطير أو لآراء الآخرين ، دون وعي وتمحيص . والهدف الذي يرمي اليه الاسلام من ذلك : تكوين العقل الاستدلالي أو البرهاني عند

الانسان ، فلا يكفي لتكوين التفكير الحر لدى الانسان ان يقال له : فكر كما يحلو لك ، كما صنعت الحضارة الغربية ، لأن هذا التوسع في الحرية سوف يكون على حسابها ، ويؤدي في كثير من الأحايين الى الوان من عبودية الفكر تتمثل في التقليد والتعصب وتقديس الخرافات ، بل لابد في رأي الاسلام لانشاء الفكر الحر أن ينشىء في الانسان العقل الاستدلالي أو البرهاني، الذي لا يتقبل فكرة دون تمحيص ولا يؤمن بعقيدة ما لم تحصل على برهان ، ليكون هذا العقل الواعي ضماناً للحرية الفكرية وعاصما للانسان من التفريط بها ، بدافع من تقليد أو تعصب أو خرافة . وفي الواقع ان هذا جزء من معركة الاسلام لتحرير المحتوى الداخلي للانسان فهو كما حرر الارادة الانسانية من عبودية الشهوات كما عرفنا سابقاً ، كذلك حرر الوعي الانساني من عبودية التقليد والتعصب والخرافة . وبهذا وذاك فقط أصبح الانسان حراً في تفكيره وحراً في إرادته .

« .. فبشر عبادِ * الذين يستمعونَ القول فيتبعون أحسنه اولئك الذين هديهم الله واولئك هم اولوا الالباب . » [الزمر : ١٧ — ١٨] . « وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون » [النحل : ٤٤] . « واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما الفينا عليه آباءنا أولو كان آباءهم لا يعقلون

شيئاً ولا يهتدون » [البقرة : ١٧٠] • « تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين » [البقرة : ١١١] •

الضمان في الاسلام والماركسية

يختلف الضمان في الاسلام عن الضمان الاشتراكي القائم على الاسس الماركسية في ملامح عديدة ، مردها الى اختلاف الضمانين في الاسس والاطارات والاهداف •

ولا يمكننا في هذا المجال الا استعراض بعض جوانب الاختلاف اكتفاءاً بدراستنا الموسعة لذلك في كتاب (اقتصادنا) •

١ ــ الضمان الاجتماعي في الاسلام : حق من حقوق الانسان التي فرضها الله تعالى ، وهو بوصفه حقاً انسانياً لا يتفاوت باختلاف الظروف والمستويات المدنية • وأما الضمان لدى الماركسية فهو حق الآلة ، وليس حقاً انسانياً • فالآلة (: وسائل الانتاج) متى وصلت الى درجة معينة ، يصبح الضمان الاشتراكي شرطاً ضرورياً في نموها واطراد انتاجها ، فما لم تبلغ وسائل الانتاج هذه المرحلة ، لا معنى لفكرة الضمان • ولأجل ذلك تعتبر الماركسية الضمان خاصاً بمجتمعات معينة في دورة محددة من التاريخ •

٢ ــ مفهوم الاسلام عن تطبيق الضمان الاجتماعي : انه نتيجة للتعاطف الاخوي الذي يسود أفراد المجتمع الاسلامي • فالاخوة الاسلامية هي الاطار الذي تؤدي فريضة الضمان ضمنه • وقد

جاء في الحديث : « المسلم اخ المسلم ، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحرمه ، فيحق على المسلمين الاجتهاد والتواصل والتعاون والمواساة لأهل الحاجة » .

واما الماركسية فهي : ترى ان ايجاد الضمان الاشتراكي ليس الا ثمرة لصراع هائل مرير ، يجب ايقاده وتعميقه ، حتى اذا قامت المعركة الطبقية وافنيت احدى الطبقتين وتم الانتصار للطبقة الاخرى .. ساد الضمان الاشتراكي المجتمع . فالضمان عند الماركسية ليس تعبيراً عن وحدة مرصوصة واخوة شاملة ، وانما يرتكز على تناقض مستقطب وصراع مدمر .

٣ ـ ان الضمان في الاسلام ـ بوصفه حقاً انسانياً ـ لا يختص بفئة دون فئة . فهو يشمل حتى اولئك الذين يعجزون عن المساهمة في الانتاج العام بشيء ، فهم مكفولون في المجتمع الاسلامي ويجب على الدولة توفير وسائل الحياة لهم . واما الضمان الماركسي فهو يستمد وجوده من الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية ، الذي يكلل بظفر الطبقة العاملة وتضامنها واشتراكها في تلك الثروة . لأجل ذلك لا يوجد مبرر ماركسي لضمان حياة اولئك العاجزين الذين يعيشون بعيدين عن الصراع الطبقي ، ولا يساهمون في الانتاج العام ، لأنهم لم يشتركوا في المعركة لعدم انتمائهم الى الطبقة العاملة ولا الى الطبقة الرأسمالية ، فليس لهم

حق في مكاسب المعركة وغنائمها .

٤ ـ ان الضمان في الماركسية من وظيفة الدولة وحدها ، واما في الاسلام فهو من وظيفة الافراد والدولة معاً ، وبذلك وضع الاسلام مبدئين : أحدهما : مبدأ التكافل العام ، والآخر : مبدأ الضمان الاجتماعي .

فمبدأ التكافل يعني : ان كل فرد مسلم مسؤول عن ضمان معيشة الآخرين وحياتهم في حدود معينة ، وفقاً لقدرته ، وهذا المبدأ يجب على المسلمين تطبيقه حتى في الحالات التي يفقدون فيها الدولة التي تطبق أحكام الشرع . فقد جاء في الحديث : « أيما مؤمن منع مؤمناً شيئا مما يحتاج اليه ، وهو يقدر عليه من عنده أو ن عند غيره .. أقامه الله يوم القيامة مسوداً وجهه ، مزرقة عيناه، مغلولة يداه الى عنقه ، فيقال : هذا الخائن الذي خان الله ورسوله، ثم يؤمر به الى النار » .

ومبدأ الضمان الاجتماعي يقرر مسؤولية الدولة في هذا المجال ، ويحتم عليها ضمان مستوى من العيش المرفه الكريم للجميع ، من موارد ملكية الدولة والملكية العامة وموارد الميزانية[1] .

وقد جاء في الحديث لاستعراض هذا المبدأ : « ان الوالي

---

(١) لأجل التفصيل راجع اقتصادنا (المشكلة الاقتصادية في نظر الاسلام وحلولها) ص : ٣٢٨ .

يأخذ المال فيوجهه الوجه الذي وجهه الله له على ثمانية أسهم : للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل • ثمانية أسهم يقسمها بينهم بقدر ما يستغنون في سنتهم ، بلا ضيق ولا تقية ، فان فضل من ذلك شيء رد الى الوالي ، وان نقص من ذلك شيء ولم يكتفوا به ، كان على الوالي ان يمونهم من عنده بقدر سعتهم حتى يستغنوا • »

النجف الأشرف محمد باقر الصدر

الفهرس

ملاحظة ضرورية

من المؤسف وقوع خطأ في الترقيم فان الصفحة الواحدة والثلاثين قد أعطيت خطأ رقم (٣٣) وتسلسل الترقيم على هذا الاساس الخاطىء •